وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

Mohamed Boudiaf University of M'sila
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Department of Commercial sciences

العنوان:

تأثير التكنولوجيا المالية على البنوك التجارية

من وجهة نظر موظفي البنك الوطني الجزائري (BNA)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالبة: يحياوي زينية

لجنة المناقشة

الاستاذ: محمد العيد ختيم	أستاذ التعليم العالي	رئيسا.
الاستاذة: سامية خرخاش	أستاذة التعليم العالي	مقررا ومشرفا.
الاستاذ: نبيلة جعيجع	أستاذة التعليم العالي	ممتحنا.

السنــة الجــامعية 2025/2024.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ
وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العظيم.

شكر وعرفـــان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المصطفى وكل التابعين

نشكر المولى سبحانه وتعالى لأنه أمدنا بالصحة والعافية وأفرغ علينا صبرا وجهدا لإتمام هذا العمل، الذي أنار لنا الطريق إلى درب العلم والمعرفة في أداء هذا العمل المتواضع.

بكل امتنان واحترام نشكر الأستاذة والدكتورة المشرفة **"سامية خرخاش"** التي ساعدتنا في انجاز هذه المذكرة طوال مشوارنا الجامعي، فشكرا على تفانيها.

كما نشكر كل من قدما لنا يد العون من قريب أو بعيد.

الفهرس

البسملة

شكر وعرفـان

فهرس المحتويات

مـــقدمة .....ج

أولا: إشكالية الدراسة .....ب

ثانيا: فرضيات الدراسة.....ب

ثالثا: أهمية الدراسة .....ب

خامسا: منهج الدراسة.....ج

سادسا: أسباب اختيار موضوع الدراسة.....ج

سابعا: الدراسات السابقة .....د

ثامنا: هيكل الدراسة.....و

الجـــــانب النظري: الأصول النظرية للتكنولوجيا المالية و البنوك التجارية

تمهيد: 8

1. التكنولوجيا المالية 9

1.1 ماهية التكنولوجيا المالية.....9

1 .2 خصائص التكنولوجيا المالية ودورها في البنوك التجارية 12

2.البنوك التجارية 16

1.2. ماهية البنوك التجارية.....16

2.2.أنواع ومصادر البنوك التجارية واستخداماتها.....20

الخلاصة:..... **Erreur ! Signet non défini.**

الجانب التطبيقي: الدراسة التطبيقية لأثر التكنولوجيا المالية على البنوك التجارية

تمهيد: 29

1-تقديم البنك الوطني الجزائري..... **30**

1.1-تعريف البنك الوطني الجزائري. 30

1 .2-نشأة البنك الوطني الجزائري.....30

1 .3-مهام البنك الوطني الجزائري 31
2.وكالة المسيلة: نشأتها وهيكلها التنظيمي ومهام أهم مصالحها 33
2 .1-تعريف ونشأة وكالة المسيلة 33
2 .2-هيكلها التنظيمي وأهم مصالحها: 34
3-دراسة حالة التكنولوجيا المالية على البنك 37
3 .1-مجتمع وعينة الدراسة 37
3 .2-تفريغ الاستمارة وتحليل البيانات 37
3 .3-تحليل أداء البنوك التجارية: 53
4- تحليل معامل الارتباط والانحدار 65
4 .1-الإحصاء الوصفي: 65
4 .2-اختبار الارتباط (Pearson): 66
4 .3-تحليل الانحدار الخطي: 66
4.4-تفسير النتائج بناءً على الفرضيات: 67
4.4-الاستنتاج العام: 68
الخلاصة: ..... **Erreur ! Signet non défini.**
الخاتمة: ..... **Erreur ! Signet non défini.**
قائمة المراجع: ..... **Erreur ! Signet non défini.**
الملاحق: ..... **Erreur ! Signet non défini.**
الملخص: 85

مـقدمة

يشهد العالم حاليا تحولات وتطورات مستمرة، خصوصًا مع ظهور العولمة والانفجار المعلوماتي، مما أثر بشكل كبير على مجالات عدة مثل الاقتصاد، والسياسة، والمجتمع. وقد أدى ذلك إلى ضرورة إعادة النظر من قبل المؤسسات والهيئات المالية في طرق تقديم خدماتها، مع التركيز على تطبيق أساليب أكثر سهولة وفعالية لتلبية احتياجات عملائها بشكل أفضل؛ تسعى المؤسسات في هذا السياق إلى ضمان استمراريتها وبقاءها، وكذلك الحفاظ على مكانتها في السوق، من خلال البحث عن طرق مبتكرة تميزها عن منافسيها في تقديم الخدمات.

تعتبر التكنولوجيا المالية من الأدوات الحديثة التي تعتمد على توظيف التقنيات المبتكرة والابتكارات المالية في تبسيط العمليات والخدمات المالية. وتتمتع هذه التكنولوجيا بقدرة على تقديم الحلول للأفراد بشكل أفضل من الطرق التقليدية، حيث تقدم طرقًا أكثر سرعة وسهولة وأقل تكلفة، مما يجعلها أكثر فاعلية وتلعب دورًا محوريًا في مستقبل الخدمات المالية والمصرفية.

يعد القطاع المصرفي من أبرز محاور التنمية الاقتصادية على مستوى العالم، نظرًا لدوره الحيوي في تقديم العديد من الخدمات المالية والمصرفية. وقد دفع هذا الأمر البنوك إلى ضرورة تبني هذه التحولات التكنولوجية ومواكبتها من خلال إدخال التكنولوجيا في أنظمتها وخدماتها؛ ففي سبيل جذب أكبر عدد من العملاء، عملت البنوك على تعديل نماذج أعمالها والتوسع في استخدام التكنولوجيا المالية للاستفادة من مزاياها المتعددة، فبالنظر إلى تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في مختلف القطاعات الاقتصادية، من المتوقع أن تلعب التكنولوجيا المالية دورًا أكبر في المستقبل، خاصة مع ظهور تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، والروبوتات المالية. سيكون لهذه التقنيات تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، حيث ستمكن الأفراد والشركات من الوصول إلى خدمات مالية مبتكرة وأكثر تخصيصًا.

أولا: إشكالية الدراسة

لقد أولى الباحثون اهتمامًا بالغًا بالتكنولوجيا المالية نظرًا لدورها الحيوي داخل البنوك في تحسين أدائها، من خلال تبني الخدمات والتقنيات الحديثة والابتكارات المالية الجديدة، بناءً على ذلك، تهدف الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التكنولوجيا المالية على البنوك التجارية محل الدراسة؟

تفرع عن الإشكالية الرئيسية التساؤلات التالية:

- ما أثر استخدام التكنولوجيا المالية على كفاءة البنوك التجارية محل الدراسة؟
- ما مدى تأثير التكنولوجيا المالية على الأداء المالي لـلبنوك التجارية محل الدراسة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

تم الانطلاق في الدراسة من الفرضية الرئيسية:

لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لـلتكنولوجيا المالية على البنوك التجارية محل الدراسة.

لمعالجة إشكالية الدراسة تم تقديم الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضيات الفرعية الاولى:

لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لـلتكنولوجيا المالية على كفاءة البنوك التجارية محل الدراسة.

الفرضيات الفرعية الثانية:

لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لـلتكنولوجيا المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة.

ثالثا: أهمية الدراسة

تمثلت أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- تتمثل أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على دور التكنولوجيا المالية في البنوك التجارية وتأثيرها على تحسين أدائها؛

- تستعرض الدراسة مدى اهتمام البنوك بالتكنولوجيا المالية وكيفية استفادتها من تطبيقاتها في تحسين عملياتها المصرفية؛
- تهدف الدراسة إلى فهم أهمية الاستثمار في التكنولوجيا المالية بالنسبة لإدارة البنوك، ودورها في تقديم خدمات متميزة، مما يسهم في تعزيز أداء البنوك التجارية.

رابعا: أهداف الدراسة

تمثلت أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- فهم دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية، وكيف يمكن استخدامها لتحسين كفاءة وفعالية عمليات البنك وتحسين تجربة العملاء؛
- تحليل العوامل المؤثرة في تطبيق التكنولوجيا المالية في البنوك التجارية، وكيفية تحسين هذه العوامل للحصول على أفضل استفادة من هذه التكنولوجيا؛
- تحليل مزايا التكنولوجيا المالية، مثل تحسين الشفافية والتحكم في المخاطر، وكيف يمكن للبنوك التجارية استخدامها لتحسين أدائها؛
- تحديد التحديات المحتملة التي يمكن مواجهتها في تطبيق التكنولوجيا المالية في البنوك التجارية وكيفية التعامل معها بشكل فعال؛
- تقديم توصيات وإرشادات للبنوك التجارية لاستخدام التكنولوجيا المالية بشكل أفضل، وتحسين أدائها وتحقيق أقصى استفادة من هذه التكنولوجيا.

خامسا: منهج الدراسة

بالنظر إلى دواعي الدراسة وطرق جمع البيانات المعتمد عليها أو المراد الوصول إليها تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك للإجابة على إشكالية الدراسة والتحقق من فرضياتها، وهو الأسلوب المناسب لإعطاء نظرة شاملة على مختلف جوانب الدراسة.

سادسا: أسباب اختيار موضوع الدراسة

من بين الأسباب التي دفعت إلى اختيار موضوع الدراسة نذكر منها:

- توافق الموضوع مع التخصص الأكاديمي الذي أدرسه، مما يساهم في تعميق الفهم النظري والتطبيقي في مجال الدراسة.

- وجود ميول شخصي نحو المواضيع ذات الصلة بالقطاع البنكي، خاصة ما يتعلق منها بالتطورات الحديثة في هذا المجال.

- أهمية التطرق إلى موضوع يُعد حديثًا نسبيًا، يتمثل في الربط بين متغيرين رئيسيين: التكنولوجيا المالية والبنوك التجارية، واللذَين أصبحا من أبرز المفاهيم المتداولة في الساحة الاقتصادية المعاصرة.

سابعا: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع تأثير التكنولوجيا المالية على البنوك التجارية، ولقد اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من خلال متغيرات الدراسة والربط بينهما من جهة، وكذا الجانب الميداني من جهة أخرى، ومعرفة الإجراءات التي اتخذها لمعالجتها، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات التي تم الاطلاع عليها:

➢ **الدراسة الأولى:** دراسة حنان بن قاسي ومحمد بن عيشوش، تحت عنوان:"دور التكنولوجيا المالية في عصرنة المنظومة المصرفية – دراسة حالة بنك سوسيتي جنيرال الجزائر"، مذكرة ماستر، جامعة المدية، 2024/2023.

– **الإشكالية التي تناولتها الدراسة:**ما مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحسين وتحديث البنية التحتية والخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية، وبشكل خاص في بنك سوسيتي جنيرال الجزائر؟

– **أهم النتائج التي توصلت إليها:**

- أن اعتماد البنك على تقنيات مثل بطاقات الدفع وخدمة الهاتف المحمول أسهم بشكل فعّال في تطوير الخدمات المصرفية.
- هناك تحسن ملحوظ في كفاءة العمليات وتقليص وقت تقديم الخدمة.
- وجود تحديات في تعميم هذه التجربة على باقي البنوك بسبب ضعف البنية التحتية والكوادر البشرية المتخصصة.

➢ **الدراسة الثانية:** دراسة شيماء بكوش وفاطيمة بوادو، تحت **عنوان:** "أثر التكنولوجيا المالية على جودة الأداء البنكي –بنك البركة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة تيسمسيلت، 2023.

- **الإشكالية التي تناولتها الدراسة:**هل أسهمت التكنولوجيا المالية في تحسين جودة الأداء البنكي في بنك البركة الإسلامي، وما مظاهر هذا التحسن إن وجد؟
- **أهم النتائج التي توصلت إليها:**

- استخدام التكنولوجيا المالية حسّن سرعة تقديم الخدمات، ودقة العمليات البنكية.
- رضا العملاء ارتفع مع إدخال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف.
- لا تزال بعض العراقيل مثل ضعف الوعي الرقمي تحدّ من الأثر الكامل للتكنولوجيا المالية.

➢ **الدراسة الثالثة:** دراسة جميلة بوزيان بعنوان: "أثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2010–2015"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018.

- **الإشكالية التي تناولتها الدراسة:**إلى أي مدى تؤثر تطبيقات التكنولوجيا المالية (مثل أجهزة الصراف الآلي، وبطاقات الدفع، والخدمات المصرفية الإلكترونية) على مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية؟
- **أهم النتائج التي توصلت إليها:**

- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام التكنولوجيا المالية ومؤشرات الأداء المالي مثل العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول.(ROA)
- أجهزة الصراف الآلي لها تأثير إيجابي معنوي على الأداء المالي.
- بطاقات الدفع بين البنوك لم يكن لها تأثير معنوي واضح على العائد على الأصول.
- أوصت الدراسة بضرورة الاستثمار في الرقمية وزيادة الوعي بالخدمات الرقمية بين العملاء.

أوجه التشابه والاختلاف:

تتشابه دراستي مع الدراسات السابقة في تركيزها على أثر التكنولوجيا المالية على البنوك الجزائرية، حيث تناولت جميعها تقنيات مثل بطاقات الدفع، الصراف الآلي، والخدمات المصرفية الإلكترونية، وأجمعت على وجود تأثير إيجابي لها على الأداء البنكي.

غير أن دراستي تختلف من حيث تركيزها على البنك الوطني الجزائري (BNA) كحالة تطبيقية لبنك عمومي، بخلاف دراسة بوزيان التي اعتمدت على تحليل كمي لمجموعة من البنوك ومؤشرات مالية كـ ROAوROE، ودراسة بن قاسي التي تناولت بنكا خاصا وركزت على العصرنة، ودراسة بكوش التي درست بنكا إسلاميا واهتمت بجودة الأداء ورضا العملاء. مما يمنح دراستي طابعا تطبيقيا خاصا في السياق العمومي الجزائري.

ثامنا: هيكل الدراسة

هذه المذكرة تم تقسيمها إلى جانبين الأول نظري والآخر تطبيقي، تسبقهم مقدمة تتضمن الأصول النظرية لموضوع البحث، وتعقبهم خاتمة تتضمن النتائج والاقتراحات التي تم التوصل إليها.

تناول في الجانب النظري الإطار النظري للدراسة، من خلاله متغير التكنولوجيا المالية، عالجنا من خلاله تعريف وأهمية وأهداف التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى خصائص التكنولوجيا المالية ودورها في البنوك التجارية، وصولا إلى واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر. هذا من جهة ومن جهة أخرى تطرقنا إلى البنوك التجارية من خلال التعرف على مفهوم البنوك التجارية ووظائفها وخصائصها وأهم أنواعها، إضافة إلى ذلك تم معالجة أنواع ومصادر البنوك التجارية واستخداماتها.

بينما تم في الجانب التطبيقي التطرق في البداية إلى التقديم بالبنك الوطني الجزائري محل الدراسة، بعدها تم تحليل ودراسة حالة التكنولوجيا المالية على البنك باستخدام الاستبيان كأداة للدراسة ،حيث تم تحليل آراء موظفو البنك الوطني الجزائري باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

أما الخاتمة فقد تضمنت نتائج الدراسة واقتراحاتها وقي الأخير آفاق الدراسة المستقبلية.

الجانب النظري

تمهيد:

يشهد الاقتصاد العالمي تسارعًا في وتيرة التحول نحو الرقمنة، من خلال اعتماد التقنيات الحديثة التي أسهمت في تطوير المنتجات والخدمات، بل واستحداث أنواع جديدة منها. وفي ظل هذه التغيرات، تسعى الصناعة المالية إلى مواكبة المستجدات عبر توظيف التكنولوجيا المالية في مختلف مكوناتها، لما توفره من خدمات مالية متقدمة من خلال منصات تكنولوجية تعتمد على آليات حديثة وذات كفاءة عالية.

ويعد الأداء البنكي ركيزة أساسية يستند إليها الاقتصاد، لذلك تسعى البنوك باستمرار إلى مواكبة التطور في التكنولوجيا المالية، باعتباره خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار وضمان الاستمرارية في المنافسة.

وانطلاقًا من هذه الأهمية، يتناول هذا الفصل الإطار النظري لكل من التكنولوجيا المالية والأداء البنكي، وذلك من خلال العناصر الرئيسة التالية:

1. التكنولوجيا المالية

- ماهية التكنولوجيا المالية.
- خصائص التكنولوجيا المالية ودورها في البنوك التجارية.

2. البنوك التجارية

- ماهية البنوك التجارية.
- أنواع البنوك التجارية، مصادرها، واستخداماتها.

1. التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية هي مجال يركز على التعاملات المالية باستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية التي ظهرت مؤخرًا، مثل الهواتف الذكية، شبكات الاتصال، التجارة الإلكترونية، والعملات الرقمية، وغيرها. تم توجيه هذه التقنيات المتطورة لتحسين وتطوير الخدمات المالية، حيث أصبحت تُقدم من خلال شركات استغلت هذه التكنولوجيا في قطاع الخدمات المالية.

1.1 ماهية التكنولوجيا المالية

يتكون مصطلح (فينتيك –Fin Tech) من مصطلحين الأول Fin وهي اختصار لكلمة (finance) وتعني التمويل والمصطلح الثاني Tech اختصار لكلمة (Technology) وتعني التكنولوجيا، ولقد شهد هذا المصطلح تفاوت الآراء في مفهومه.

1.1.1. تعريف التكنولوجيا المالية:

يوجد العديد من التعاريف للتكنولوجيا المالية، فهي من المفاهيم الحديثة في القطاع المالي فلا يمكن حصرها في تعريف محدد باعتبارها مجال يتطور بسرعة ومن بن التعاريف الحديثة نجد:

وفقا للمنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال IOSCO،" يستخدم مصطلح التقنيات المالية أو Fin Tech لوصف مجموعة متنوعة من نماذج الأعمال المبتكرة والتكنولوجيات الناشئة التي لديها القدرة على تحويل صناعة الخدمات المالية". (Adam Judd,2017, p 2)

وعرفها صندوق النقد الدولي على أنها "التكنولوجيا التي لديها القدرة على تحويل الخدمات المالية لتحفيز نماذج الأعمال الجديدة، التطبيقات، العمليات والمنتجات". (Chikako Baba, 2020, p 12)

توصف التكنولوجيا المالية على أنها: تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسن نوعية الخدمات التقليدية، تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أرخص وأدق وأسهل ويمكن لعد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة.

كما تعرف التكنولوجيا المالية على أنها :رصيد المعرفة الذي يتسم بإدخال آليات ومعدات وعمليات وخدمات مصرفية أو تأمينية جديدة ومحسنة. (محمد شايب، 2018، ص 23)

2.1.1.أهمية التكنولوجيا المالية

تعتبر التكنولوجيا المالية في الوقت الراهن ذات أهمية كبيرة يمكن تجسيدها فيما يلي: (سعيدة نيس، 2022، ص ص 236-237)

- الشمول المالي: لقد تجاوزت التكنولوجيا المالية مشكل البعد الجغرافي، حيث أصبحت هذه الخدمات متاحة لشريحة كبيرة من الأفراد والمؤسسات بسرعة وبأقل تكلفة وبغض النظر عن الموقع الجغرافي، في سنة 2017 قدر عدد الأشخاص البالغين والذين لا يملكون حسابا بنكيا ب 1,7 مليار شخص حيث 66% منهم يملكون هاتفا ذكيا يمكنهم من الاستفادة من الخدمات المالية.
- انخفاض تكلفة الصفقات وسرعة إنجاز الخدمات المالية ما سمح لعدد كبير من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، الذين لا يتعاملون مع البنوك من الاستفادة من هذه الميزة.
- تتميز خدمات التكنولوجيا المالية بالسرعة من خلال القنوات التي تستخدم تقنيات الاتصال.
- تحسين وتعزيز فعالية عمل البنوك، حيث تسمح ابتكارات التكنولوجيا المالية من إنجاز أنشطة البنوك في ظل بيئة أكيدة وأكثر أمنا من خلال استخدام تكنولوجيا تقنيات التشفير البيومترية، وذلك للتقليل من مخاطر الفشل.
- التأثير الإيجابي على الاستقرار المالي للبنوك الناجم عن المنافسة المتزايدة، لأن دخول مؤسسات جديدة منافسة للمؤسسات التقليدية يؤدي إلى تجزء سوق الخدمات المالية، وانخفاض الأخطار النظامية.
- تتيح التكنولوجيا المالية أيضا عدة فرص أهمها: (عمر غيو، 2023، ص 175)

- سهولة الوصول لرأس المال، وهذا يتضح مع المنصات الإلكترونية لعمليات إقراض النظير في تقديم الائتمان للمقترضين خاصة الشركات المتوسطة والصغيرة، التي ليس لديها القدرة على الوصول لقروض بنكية بشكل مباشر.

- تقديم معاملات مالية بتكلفة مصرفية أكثر سرعة، كما في حالة التحويلات عبر الحدود، ويمثل هذا أهمية خاصة للأسواق المالية النامية، لأن التحويلات تمثل أحد أهم تدفقات الأموال من الأسواق المالية المتقدمة إلى الأسواق المالية النامية.

- الأثر الإيجابي على الاستقرار المالي، نظرا للمنافسة المتزايدة في القطاع المصرفي ما بين البنوك والبنوك الرقمية وشركات التكنولوجيا المالية والذي قد ينتج عنه تجزئة سوق الخدمات المصرفية وتخفيض المخاطر النظامية.

- تستفيد البنوك من التكنولوجيا المالية لتحسين خدماتها التقليدية وتقديمها بطريقة أكثر كفاءة ومرونة من حيث التكلفة، حيث يمكن أن تستخدم البنوك الاستشارات الآلية لمساعدة العملاء على الانتقال إلى عالم الاستثمار وخلق تجربة عميل مناسبة.
- تعزيز الاحتواء المالي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية لمن لا يتعامل مع الجهاز المصرفي.
- تسهل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر.
- تيسير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة، وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود
- يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحوكمة وهو ما يستدعي القيام بمزيد من الإصلاحات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي. (مليكة بن علقمة، 2018، ص 93)

3.1.1.أهداف التكنولوجيا المالية

لقد جاءت التكنولوجيا المالية بهدف تحويل سوق الخدمات المالية، كما تهدف إلى تقديم مجموعة واسعة من الخدمات يمكن إيجازها في العناصر التالية: (سعيدة حرقوش، 2019، ص 729)

أ. **خدمات الدفع:** تعني النشاطات المصرفية الأكثر نشاطا ومرونة التي تقدمها التكنولوجيا المالية للعديد من العملاء بحي توفر لهم مجموعة من أساليب الدفع من أهمها ما يلي:

- الدفع عبر الهاتف النقال.
- التحويلات المالية إلى خارج تكون بأقل تكلفة (تنشئه تكاليف تبادل، ولى للمنتج).
- تبادل العملات بدون تكلفة.
- إدارة تدفقات الدفع المتاحة لتجارة الالكترونية، وتشمل عمليات الدفع عبر الانترنيت والتي تشمل على وسائل الدفع المبتكر.
- تبسيط عمليات الدفع بين الأفراد.

ب. الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد: وتشمل الخدمات المالية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الانترنيت، دون أي وجود مادي للوكالة بتكاليف منخفضة وتشمل أيضا حلول تسير الميزانية وكذا أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية.

ت. الاستثمار والتمويل: تقوم التكنولوجيا المالية بـ:

- باستقطاب مدخرات الإفراد عن طريق تقديم البساطة في العروض الممنوحة.
- توفير منصات التمويل جماعي لشركات سواء في شكل قروض أو استثمارا في رأس المال.
- تقديم الاستشارة غبر الانترنيت لمساعدة الأفراد في إدارة مدخرتهم، تحليل مخاطر وتقديم للعميل مقترحات متنوعة في الاستثمارات المالية.

ث. خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات: وهي تقديم حلول موجهة للقطاع البنكي والمعرفي، من خلال جمع وتحلي قاعدة كبيرة من البيانات التي من شئنها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون (سلوك الشراء، الادخار، المسارات الوطنية لزبون الملائمة المالية)، كما تعمل في مجال الأمن وذلك من خلال الكشف مبكر لأي احتيال في السلوك متعامل، مثل تحديد المكان الجغرافي لهواتف الذكية، أو تشفير البيانات والمعلومات الحساسة، تقوم التكنولوجيا المالية أيضا بتحليل مخاطر وتقديم أدوات تساعد في اتخاذ القرارات حول إدارة المحافظ المالية وتسهيل إعداد تقارير التنظيمية. (سعيدة حرقوش، 2019، ص 730)

ج. خدمات لفائدة البنوك والهيئات المالية: تقدم التكنولوجيا المالية العديد من الحلول من أجل تحسن إدارة الشركات فنجد منها الموجهة للبنوك مثل: تقنية البلوك تشن التي تطور حلول معتمدة على التكنولوجيا المالية فيما يتعلق بتسجيل المعاملات، معالجة المعلومات، إدارة المخاطر إدارة الضرائب. (ناظم حممد، عبد الفتاح زهير، 2000، ص 70)

1. 2 خصائص التكنولوجيا المالية ودورها في البنوك التجارية

سنتطرق في هذا الجزء بداية بخصائص التكنولوجيا المالية وكذا دورها في البنوك التجارية.

1.2.1.خصائص التكنولوجيا المالية

تتميز التكنولوجيا المالية بعدّة خصائص نذكر منها ما يلي: (النجداوي محمد زياد، سليما؛ الطالب، 2023، ص ص 14-15)

- التكنولوجيا المالية تعني في المعارف والمهارات والأساليب والطرق المصرفية والتي من خلالها يطور العمل المالي في المصارف؛
- التكنولوجيا المالية وسيلة تستخدمها المصارف من أجل تحقيق أهدافها كون إدخال هذه التكنولوجيا المالية إلى بيئة عمل المصرف يطور عملها ويحقق لها النجاح والتطور؛
- تطبيق التكنولوجيا المالية لا يقتصر في مجال أداء الخدمة بل يمتد إلى أساليب الإدارة التي يتبعها المصرف؛
- المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا هي الخدمات المالية والمصرفية.

وهناك يوجد عناصر متكاملة ومتشابكة لمظاهر التكنولوجيا المالية وهي كالآتي:

- **الجانب المادي:** وتتمثل المعدات والآلات المستخدمة في التكنولوجيا المالية؛
- **الجانب الاستعمالي:** وهذا الجانب يتمثل الطرق طرق استخدام المعدات والآلات؛
- **الجانب العلمي:** وهي المعرفة المطلوبة في مجال المالية والمصرفية؛
- **الجانب الابتكاري:** وهي اكتساب المهارات من أجل تقديم الخدمات المالية بصورة متطورة ومبتكرة.

للتكنولوجيا المالية أهمية كبيرة وبالأخص بعد الثورة الصناعية والتطور الهائل في مجال التكنولوجيا في شتى القطاعات، فأصبح العالم يعتمد وبشكل أساسي على التكنولوجيا المالية في قطاع الزراعة والصناعة والتجارة والقطاع المالي وجميع القطاعات، كون التكنولوجيا لها الفضل في تطوير المنتجات، وإذا ما تحدثنا عن القطاع المالي نجد أن التكنولوجيا المالية لها بصمة كبيرة في هذا القطاع، والدليل لما وصل له القطاع المالي من تطور سريع، وللتكنولوجيا المالية دور كبير لابتكار منتجات جديدة من شأنها تطور العمل المصرفي وتحقيق أرباح هائلة مثل أجهزة الصرفات الآلية التي تعتمد عليها قطاع المصارف والتطبيقات الحديثة والخدمات الإلكترونية، وما تقدمه من خدمات ومنتجات جديدة وتطبيقات الخزينة في المصارف ونظام المقاصة وغيرها من منتجات اعتمادها الأساسي على التكنولوجيا المالية.

2.2.1.دور التكنولوجيا المالية في البنوك التجارية

رغم التشجيع على الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية وتزايد اعتمادها تدريجيا، لم يتضح حتى الآن مدى تقلبها والاستعداد لإدماجها في قنوات القطاع المصرفي المتعددة من أتمتة العمليات وحلول المكاتب الخلفية إلى العملاء؛

وفي محاولة لتوضيح الدور المركزي للشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي، فإنه من الضروري تسليط الضوء على الإمكانيات الكبيرة الكامنة في التعاون الناجح بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية؛

التقدم الكبير للشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية وتأثيرها في تحويل المجالات والقطاعات لزيادة التعاون مع المؤسسات المالية في كل أنحاء العالم، وذلك لإظهار حقيقة اعتماد التكنولوجيا المالية وكيفية الاستفادة من التوجهات الرقمية لدعم نمو هذا القطاع؛

يدفع القطاع المصرفي والشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية واضعي القرارات على توفير تسهيلات إضافية لتحفيز نمو الأعمال ويعملون على توفير معلومات مناسبة وأساسية لتنمية المجال ونشر المعلومات عن مدى تأثير هذه التكنولوجيا؛

هناك فرص للتكنولوجيا المالية وكيفية التعامل مع العملاء الرقميين على غرار ما تقوم به المنصة الاجتماعية الرقمية التي تقدم قروضا صغيرة لرواد الأعمال على نطاق صغير عن جمع البيانات وتحليلها أساسيان لفهم سلوك العملاء. (مليكة بن علقمة، 2018، ص 97)

كثر الحديث عن أثر التكنولوجيا المالية على البنوك كونها منافسها لها، وهناك من استهان من طرح هذا المشكل من أساسه بحجة أن الأشخاص يتمسكون دائما بعاداتهم القديمة، وعلى الأغلب قد تظل البنوك المسيطرة على القطاع المالي كحالها دائما وعلى المدى البعيد، إلا أن سلوكيات الفرد تتغير دائما، ولا محال أن التكنولوجيا المالية ستحدث تغيير وتحول في القطاع المصرفي؛

فالمصارف تظل ذات أهمية للاقتصاد، وهي مؤسسات ذات رقابة عالمية، كما تحتفظ باحتكار إصدار الائتمانات ومخاطرها وهي البوابة الأكبر للدفع في العالم، غير أن بعض الأمور تغيرت: أولا كان للأزمة المالية أثر سلبي على الثقة في النظام المصرفي؛

فالتكنولوجيا المالية هي إعطاء العميل بالضبط ما يريده لأنه سئم من قدم وبطئ البنوك، فشركات التكنولوجيا المالية تقدم بديلا جذابا منخفض التكلفة لعملائها، على سبيل المثال هي تسمح للعملاء الوصول إلى سعر الصرف الحقيقي في السوق العملات الأجنبية دون إضافة أية رسوم، فلماذا يدفع العميل سعر صرف أعلى تكلفة ورسم إضافي لاستخدام بطاقته في عطلة بالخارج، كذلك تستحوذ على تطبيقات تحويل الأموال دون دفع رسوم، فالقدرة على تحمل تكاليف التكنولوجيا المالية يجعل البنوك

تأخذها على محمل الجد، والمشكل الرئيسي المعرقل لهذه الشركات المستحدثة هو الأمن، بالرغم من تقدم أمنهم فهي تفتقر إلى الاعتراف بالعلامة التجارية من طرف البنوك الكبيرة، لذلك ستستغرق وقتا لاكتساب ثقة العملاء عنده فقط ستصبح كما لو أنها بنك كبير؛ (وهيبة عبد الرحيم، 2018، ص 26)

خلاصة القول إن الأمر يعتمد على مدى سرعة استجابة المصارف للبيئة المتغيرة القائمة على التكنولوجيا، فالبنوك تعترف الآن بالخطر الذي تشكله شركات التكنولوجيا الماليۃ.

3.1.واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر:

تعتبر الدول الإفريقية أرضا خصبة للتكنولوجيا المالية أين تضاعف حجم استثمارات الشركات الناشئة في هذا المجال بأربع مرات تقريبا سنة 2018 لتصل إلى 357 مليون دولار، ورغم أن متوسط معدل الإقبال على الخدمات المصرفية في القارة الإفريقية والذي يمثل حوالي 15% لكن نلاحظ ظهور شركات ناشئة في التكنولوجيا المالية، حيث بدأ ظهورها في الدول الأكثر نضجا كنيجيريا وغانا وإفريقيا الجنوبية وكينيا ومصر والمغرب، ورغم تضاعفها في 2018 إلا أنها تبقى ضئيلة مقارنة بالقارة الأمريكية والأوروبية والآسيوية؛

يمكن القول أن الجزائر لا زالت منعزلة عن التطور الهائل الحاصل في مجال التكنولوجيا المالية مقارنة بالدول العربية وكذا الإفريقية، فهي متأخرة كثيرا مقارنة بدول المغرب العربي كمصر والمغرب، حيث تمتلك هذه الأخيرة 7 مجمعات للعلوم «technopoles»، بينما الجزائر لديها مجمع علوم واحد فقط والذي لم يخترع منتوج واحد منذ إنشائه. أيضا يتكون 90% من الجهاز المصرفي الجزائري من بنوك عمومية، الأمر الذي أدى ضعف الحرية الاقتصادية وعدم الانفتاح على المنافسة من أجل ضمان التحسين المستمر لعلاقة جودة/سعر الخدمات المالية. بالإضافة إلى كون الإطار القانوني يعتبر إطار بيروقراطي ومركزي والذي يمثل العقبة الرئيسية، فمثلا حدد المشرع الجزائري موقفه من تداول العملات الافتراضية حيث نصت المادة 117 من القانون 17/11 على أنه: يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها. العملة الافتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدمو الانترنيت عبر شبكة الانترنيت، وهي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية وعمليات الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية، يعاقب على كل مخالفة لهذا الحكم طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

يمكن القول إذا أن تبني الجزائر للتكنولوجيا يتطلب إعادة هيكلة القطاع المصرفي بهدف الحد من احتكار البنوك العمومية لهذا القطاع. بالإضافة لضرورة تكييف الإطار القانوني مع متطلبات تحيد الخدمات المالية وكذا متطلبات اقتصاد السوق كما أن تعزيز استخدام التكنولوجيا في الجزائر سيرفع من معدل الإقبال على الخدمات المصرفية عن المعدل الحالي والذي هو حوالي 30% وذلك بفضل المزايا التي تقدمها التكنولوجيا المالية للأفراد والمؤسسات. فاستخدام التكنولوجيا المالية لن يعزز النمو الاقتصادي فقط بل وسيوفر للجزائر عدة سنوات من التقدم التقني والتشريعي. (وهيبة عبد الرحيم، 2018، ص 27)

2.البنوك التجارية

تعتبر البنوك على اختلاف أشكالها وأنواعها الدعامة الأساسية لأي جهاز مصرفي وطريقة حول الخوض في مجال النظام المصرفي الذي يشمل كافة المؤسسات المصرفية وما تحمله من شتى الأنظمة والقوانين السارية المفعول، والبنوك التجارية على وجه الخصوص هي ركيزة جد مهمة لسير النشاط الاقتصادي لدولة ما مهما كانت الاعتبارات التي تحملها.

فالبنوك التجارية تعتبر إحدى أدوات تطوير وازدهار النظم الاقتصادي فهي تعتبر المكان الذي يؤتمن على أموال الأفراد ودائعهم، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا العنصر.

1.2. ماهية البنوك التجارية

هناك عدة تعاريف للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة يمن وجهة نظر الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو:

– مؤسسة تعمل كوسيط مال بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليها وتنميتها، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما.

كما قد ينظر إلى البنك على اعتبار انه تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغير المستمر في البيئة المصرفية.

– أما من الزاوية الحديثة يمكن النظر إلى البنك على أنه: مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي. وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة. (محمد إبراهيم عبد الرحيم، 2014، ص 128)

في حين عرف آخرون البنوك التجارية على أنها:

– مؤسسات أو منشات ائتمانية التي تقوم بحفظ النقود المودعة لديها بصفة آمنة قابلة للسحب عند الطلب أو بعد اجل قصير مع منح الائتمان قصير الأجل.

– وهي تسمى أحيانا ببنوك الودائع وقد أطلق البعض عليها المؤسسات التي تقترض لتقرض وهذا القول يركز على الوظيفتين والأساسيتين للبنوك التجارية وهما قبول الودائع وتسليف الأموال. (محمد مصطفى السنهوري، 2013، ص 34)

– وتعرف بأنها المؤسسات التي تتعامل في الدين أو الائتمان، حيث تحصل الودائع من العملاء وتدفع لهم فائدة ثم تقوم بإقراض هذه الودائع وتحصل على فائدة أعلى. (جلال جويدة القصاص، 2010، ص 75)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تتمثل وظيفتها الرئيسية في تلقي الأموال من الجمهور في شكل ودائع بأنواعها أو ما يمثلها وتقوم بتوظيفها على شكل قروض مقدمة للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.

1.1.2. مفهوم البنوك التجارية

وقد عرف الأمر (03–11) المتعلق بالنقد والقرض البنوك التجارية على أنه: "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات المصوغة في المواد (113، 112، 110، 111) من هذا الأمر". (الأمر 03–11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم للقانون رقم 90–10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، عدد 52، الصادرة في 27 أوت 2003)

ويقصد بالبنوك التجارية أيضا: "البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد الوطني وتباشر عمليات التنمية للادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء

المشروعات، وما يلزمه من عمليات مصرفية و تجارية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي". (عبد الغفار حنفي، 2000، ص 23)

وتعرف أيضا بأنها: "تلك المؤسسات التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والاقتراض)، فتحصل على أموال الزبائن فتفتح لهم ودائع وتتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما تقدم القروض لهم". (مجيد ضياء، 1998، ص 73)

يعرف أيضا البنك التجاري بأنه: "هو مؤسسة مالية تهدف إلى التأثير على خلق الائتمان وتوزيعه بما يحقق أهداف السياسة النقدية للدولة، كما يساهم في التنمية الاقتصادية من خلال زيادة المدخرات وتوجيهها نحو الإنتاج ودعم الصناعات بما تحتاج إليه من رأسمال". (محمد سمير أحمد، 2009، ص 110)

البنوك التجارية هي: "عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بجمع المدخرات وإنشاء الائتمان وقبول كافة الودائع وتمويل المشاريع أو إنشائها والبحث عن الودائع". (خبابة عبد الله، 2008، ص 88)

2.1.2. وظائف البنوك التجارية

تتمثل وظائف البنوك التجارية في قبول الودائع ومنح الائتمان وخصم الأوراق التجارية، بجانب وظائف أخرى ثانوية تتجلى فيما يلي:

أولا: قبول الودائع

وتتمثل هذه الوظيفة في قبول البنوك التجارية للودائع من أصحابها مع حقهم في السحب عليها في الحال بواسطة دفاتر الشيكات التي تعطى لهم، ويسمي هذا النوع من الودائع بالودائع تحت الطلب.

وتعتبر الوديعة تعهدا من البنك لصاحبها بأن تدفع له أي مبلغ في شكل نقود قانونية في حدود قيمة الوديعة وذلك في أي وقت يشاء له، أو لأي شخص آخر يعينه صاحب الوديعة ويتم ذلك بواسطة شيك يحرره هذا الأخيرة. (محمد عبد العزيز عجيمة ومدحت محمد العقاد، 1997، ص 62)

أما فيما يخص الودائع لأجل فهي عبارة عن مبالغ يستهدف أصحابها من وضعها في البنك الحصول على فوائدها ما داموا ليسوا بحاجة ماسة إليها في الوقت القريب ولا يجوز سحبها من البنك إلا بعد مدة يتفق عليها العميل مع البنك ويحدد عقد إيداعها في نهاية المدة إذا رغب المودع في إبقاء الوديعة كما يتفق في أكثر من الأحيان. (محمد عبد العزيز عجيمة ومدحت محمد العقاد، 1997، ص ص 23-24)

ثانيا: منح الائتمان

وتتمثل هذه الوظيفة في منح البنك التجاري نقودا إما في شكل نقود ورقية أو نقود مصرفية إلى الأفراد ورجال الأعمال لمدة مختلفة تكون في الغالب لأجل قصير لا يتجاوز العام الواحد، وذلك لمساعدتهم في مواجهة الاتفاقات العاجلة والتي لا تتحمل التأجيل وكذلك لمباشرة أعمالهم ونشاطهم على أن يقوموا برد تلك الودائع مع دفع فوائد على هذا الإقراض. (محمد عبد العزيز عجيمة ومدحت محمد العقاد، 1997، ص 25)

ثالثا: خصم الأوراق التجارية

البنوك التجارية قد تتدخل بائعة أو مشترية للأوراق المالية في السوق المالي سواء لحسابها أو لحساب لصالح متعامليها، كما يمكن أن تقوم بخصم الأوراق التجارية تحصيلها لصالح عملائها. (عبد الحق بوعتروس، 2000، ص 17)

رابعا: بعض الوظائف الأخرى

- شراء وبيع العملات الأجنبية، وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري المعمول به في مجال سوق الصرف وكل ذلك مقابل عمولة.
- تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها لحسابهم.
- تأجير خزائن حديدية للأفراد مقابل عمولة محددة.
- تقديم مختلف أنواع الخدمات للمتعاملين وطالبيها. (عبد الحق بوعتروس، 2000، ص 18)

3.1.2. خصائص البنوك التجارية

تعمل البنوك على تحقيق قدر أكبر من الأرباح كغيرها من المؤسسات المالية التجارية وتتميز بعدة خصائص: (ضيف خلاف، 2015، ص ص 16-17)

- تختص البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات والمشاريع التجارية بان معظم أصولها تشكل حقوق على مؤسسات وأشخاص في شكل ودائع مختلفة وتعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص لآخر أو حتى من مؤسسة إلى أخرى باستخدام شيك، وتقوم بفتح حسابات جارية لعملائها وتحويلها إلى نقود ورقية أو العكس، وذلك بناءا على طلبهم وإجراء عمليات المقاصة لحسابهم ويكون ذلك بأدنى جهد فتقوم بذلك البنوك التجارية بأهم وظيفة وهي إدارة عرض النقود في المجتمع.
- من خصائصها أيضا أنها تختص بالقدرة على الإقراض وهذا يتم بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين الإيداع والإقراض أو بخلق مصادر تمويل وإقراضها ولهذا السبب تمارس البنوك أثرا فعلا على حجم الائتمان وتوزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع.
- تتعامل البنوك التجارية في الأصول النقدية والمالية فقط كالودائع والقروض والأوراق المالية ولا تدخل في مجالات استثمارات مباشرة في الأصول الحقيقية بحيث أن القوانين البنوك في كثير من دول العالم تمنع البنوك من التدخل في استثمارات أصول حقيقية إلا بقدر الذي تحتمه طبيعة العمل مع البنوك التجارية كامتلاك أصول ثابتة (مباني، أثاث).
- وأهم ما تختص به البنوك التجارية هي قدرتها على خلق وتحطيم النقود، فعندما تقوم البنوك التجارية باقتناء أية أصول مالية تدر عائدا فان ناتج بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس في شكل زيادة ودائع البنوك التجارية، تعتبر أهم مورد مباشر للتغيرات في عرض النقود من اجل عائد ممكن.
- كما أن عملية ائتمان قصير الأجل هو ما يميز البنوك التجارية دون غيرها من البنوك الأخرى.

2.2.أنواع ومصادر البنوك التجارية واستخداماتها

إن قسمت البنوك إلى أنواع مختلفة وذلك نظرا للتطورات الحاصلة، حيث تتخصص كل منها في القيام وأداء أعمال معينة إلى ما للتخصص من مميزات تظهر في صور أرباح أكبر نتيجة اكتساب الخبرات المتخصصة، ونتيجة التناسق الذي أمكن إيجاده بين الأنواع المختلفة منها.

1.2.2.أنواع البنوك التجارية

لدى البنوك التجارية أنواع متعددة سنتناول في هذا الفرع كل نوع من الأنواع، باختصار كما يلي:

أولا: البنك الوطني الجزائري

تأسس بالمرسوم الصادر في 13 جوان 1969، ويكمن أهم الوظائف فيما يلي:

- تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير والمتوسط.

- منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا، مع الساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي في الميدان الصناعي يقرض البنك المنشآت العامة الخاصة في ميدان الإسكان يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية في ميدان التشييد في التجارة الخارجية للبنك علاقات واسعة خاصة خارج منطقة الفرنك سابقا إضافة إلى مساهمته في رأسمال عدد من البنوك الأجنبية.

ثانيا: القرض الشعبي الجزائري

أنشئ بتاريخ 29 ديسمبر 1966 بموجب القانون رقم 3066 المعدل بالأمر 7567 بتاريخ 11 ماي 1967، برأسمال قدره خمسة عشر مليون دينار جزائري، تتمثل وظائفه في إقراض الحرفيين وقطاع السياحة والصيد البحري والتعاونيات الغير فلاحية في ميدان الإنتاج، التوزيع، التجارة، وبصفة عامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة مهما كان نوعها، وكذلك إقراض أصحاب المهن الأخرى وقطاع المياه والري. (خبابة عبد الله، 2008، ص ص 183-184)

ثالثا: بنك الجزائر الخارجي

تأسس بالمرسوم رقم 204/67 في الأول من أكتوبر عام 1967 برأسمال قدره عشرون مليون دينارا وهو بنك ودائع مملوك للدولة وخاضع للقانون التجاري، ووظيفته الأساسية تسهيل تنمية الصادرات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى، وهو بنك يمنح الاعتماد عن الاستيراد، ويعطي ضمانا للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهمتهم في التصدير (اعتماد/تأمين)، ويضع اتفاقات اعتماد مع البنوك الأجنبية. (شاكر القزويني، 2008، ص 61)

رابعا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشئ بموجب المرسوم رقم 82/206 المؤرخ في 13 مارس 1982 برأسمال قدره مليار دينار جزائري، وقد جاء لإعادة تعزيز نموذج النمو المتوازن للاقتصاد الجزائري، وهو ناتج عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وتتمثل وظائفه الأساسية في تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية بالإضافة للحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف. (خبابة عبد الله، 2008، ص 186)

خامسا: بنك التنمية المحلية:

تأسس هذا البنك بتاريخ 30 أفريل 1985 بموجب المرسوم رقم 85/85 برأسمال قدره نصف مليار دينار جزائري، والغرض من إنشائه خلق تنمية جهوية متوازنة، خاضع للقانون التجاري ويقوم هذا البنك بخدمة فعاليات الهيئات العامة المحلية بمنحها قروض قصيرة متوسطة وطويلة الأجل، وتمويل عمليات الاستيراد والتصدير. (خبابة عبد الله، 2008، ص ص 186-187)

2.2.2. مصادر البنوك التجارية

تنقسم المصادر التي تحصل عليها أي مؤسسة مالية على أموالها من مصدرين أساسين هما:

أ. **المصادر الداخلية:** ويعني بها أموال المصرف الخاصة.

ب. **المصادر الخارجية:** ويقصد بها الودائع والحسابات الدائمة التي تودع لدى المصرف التجاري على الأموال.

أولا: الموارد الذاتية: وتتمثل على رأس مال والاحتياطات:

1. رأس المال: وهو التزام على البنك بصفته شخصية القانونية قبل مالك رأس المال وفي هذا العدد لبدا من الفرقة بين رأس المال اسمي ورأس المال المدفوع. (إسماعيل محمد الهاشمي، 1996، ص 63)

أ. **رأس المال الاسمي:** هو مجوع رأس المال الكلي الذي صدر به فقرار إنشاء البنك ورأس المال المدفوع هو ما طالب به البنك ودفعه مساهمون فعلا وهو الذي يظهر في الميزانية، ولا رد ثانية للمساهمين في حالة فشل البنك أو حله بعد الوفاء بجميع ديون البنك، وقد يعادل رأس المال المدفوع ارأس

مال أسمي ويقل عنه، فإذا فرضنا أن قيمة السهم 10 دفع منها 4 فإن المتبقي يكون 6، هذا الباقي يطلق عليه رأس المال الذي لم يطلبcallabl capital وينقسم رأس المال الذي لم يطلب إلى قسيمين:

- ✓ قسم يستطيع مديرو البنك أن يطلبوه في أي وقت كلما اقتضى الأمر ذلك callabl capital.
- ✓ قسم الأخير يسمى رأس المال الاحتياطي Capital de réserve ويستطيع المديرون مطالبة مساهمين به في حالة حل البنك فقط.

وجعل المساهمين مسؤولين بقيمة رأس المال الاحتياطي يقوي مركز البنك لدى المودعين. (إسماعيل محمد الهاشمي، 1996، ص 63)

ب. الاحتياطات: في أي مؤسسة مالية يقتطع مبلغ معين من صافي الأرباح لمواجهة أس طارئ قد يتعرض إليه المصرف في المستقبل. وتنقسم الاحتياطات في المصرف التجاري إلى الأقسام التجارية: (رشاد العصار، 2010، ص 75)

- **احتياطي إجباري (قانوني):** وهو نسبة مئوية يقتضيها المعرف كل عام من صافي أرباحه وبشكل إجباري (قانوني) وفي الغالب تكون هذه النسبة 10% ويبقى المصرف يقتطع هذه النسبة حتى تعادل القيمة الاسمية لأسهم المصرف (أي حتى يساوي احتياطي في قانون رأس المال المدفوع بالكامل) الاحتياطي الثانوي يطلب وسيلة للوقاية من أي خسارة قد تنتج عن قيام المعرف عن عملياته المختلفة.
- **احتياطي اختياري:** هو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء تنفسه بشكل اختياري بأن يقتطع نسبة معينة من صافي أرباحه كل عام كاحتياطي اختياري نودع لدى البنك المركزي وذلك لتحقيق هدفين رئيسيين:
  - تدعيم المركز المالي للمصرف وكسب ثقة متعاملين.
  - مواجهة أي خسارة طارئة تواجه المصرف زيادة عن احتياطي القانوني كانخفاض في قسمة الأصول وغيرها.
- **الاحتياطي العام:** هو احتياطي أخر يقتطعه المصرف من صافي إرباحه ونسبة معينة وذلك لمواجهة أي خسارة يعترض أليها المصرف زيادة عن احتياطي الثانوي ولاختياري. (رشاد العصار، 2010، ص 76)

2. المخصصات:

تستخدم المخصصات في تعديل قيمة الأصل لجعله ممثّلًا للتغيرات الحقيقية التي طرأت عليه حتى تاريخ إعداد الميزانية، وذلك وفقًا لأسس التقييم والمتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول من أمثلة مخصصات مخصص ديون مشكوك فيها، مخصص الضرائب، مخصص الاستهلاك، مخصص هبوط أسعار أوراق مالي و...الخ. (رشاد العصار، 2010، ص 76)

3. الموارد الغير ذاتية: وهي تمثل الحسابات الأخرى التي يكون فيها البنك مسؤول لدى الغير، إذ تمثل أكبر مبلغ في خصوم البنك وستكون من المبالغ التي يودعها العملاء في الحسابات الجارية، وحسابات الودائع التي يحصلون منها على فوائد وحسابات التوفير، والودائع الأخرى تشمل أرصدة الفوائد المستحقة للعملاء وأرباح المساهمين التي لم يستلمون بعد وكذلك المبالغ التي ترصد مقابل الديون المعدومة وغير في الاحتياطات السرية، حيث تشمل الموارد الغير ذاتية موارد يكون مصدرها من خارج البنك التجاري. وتشمل أساسا حسابات الودائع وحسابات الجارية ودائع التوفير وودائع أخرى:

أ. الودائع: من أهم موارد البنوك التجارية حيث تشكل نسبة كبيرة من إجمالي موارد البنوك وهي على أنواع:

- **الودائع الجارية:** وهي ودائع تحت الطلب يحتفظ بها العملاء في البنوك لاستعمالها في معاملاتهم دون إخطار سابق، لا تدفع عليها فوائد.
- **الودائع لأجل:** وهي الودائع التي تستحق سواء جزئيا أو كليا بعد فترة معينة متفق عليها عند الإيداع، يدفع عليها البنك فوائد بصفة دورية.
- **الودائع باختيار:** هي الودائع التي لا يحدد فيها العميل عند إيداع تاريخ السحب أو الاستحقاق، كما أن له الحق في أضافت ومبالغ عليها في أي وقت يشاء ولا يجوز السحب من هذه الوديعة إلا بإشعار البنك. (عبد الحق بوعتريس، 2000، ص 8)

ب.القروض: وهي من أهم مصادر الأموال الخارجية للبنوك التجارية تم الحصول عليها سواء من البنك المركزي أو من مؤسسات مالية ونقدية وطنية وأجنبية وذلك سواء لمواجهة مشكل سيولة في حالة عدم كفاية الاحتياطي النقد لمقابلة الطلبات الغير المتوقعة للعملاء أو رغبة في التوسع في منح الائتمان نظرا لتزايد النشاط التجاري في فترات الرواج. (حياة نجار، 2014، ص 27)

ج. حسابات البنوك والمراسلين: تشمل جميع التزامات البنك للبنوك الأخرى سواء المحلية أو الأجنبية وهذه الالتزامات قد تكون أيضا في صورة حسابات تجارية أو بإخطار أو بأجل.

د. بنوك الأخرى: وهي بنود تمثل التزامات على البنك دون أن تكون مورد لها مثل البنود السابقة التي يمكن استخدمها في نشاطها البنكي، فالشيكات والحوالات المستحقة الدفع تعتبر ديونا على البنك تظل ملعقة حتى يصرفها أو يسويها في حسابات أصحابها. (حياة نجار، 2014، ص 27)

2.2.3استخدامات البنوك التجارية

بعد أن تقوم البنوك بتجميع الموارد المالية من مختلف مصادرها، تعمل على توجيه هذه الموارد نحو استخدامات متعددة، مع مراعاة ترتيبها حسب أولوية السيولة أولًا، ثم الربحية ثانيًا. على النحو الأتي:

أ. **المجموعة الأولى:** وتتمثل في الأرصدة النقدية الجاهزة، التي تُعد ذات سيولة عالية للغاية، بل يمكن اعتبارها بمثابة السيولة نفسها.

ويُخصص هذا النوع من الأرصدة لتحقيق هدف السيولة فقط، لذلك يُطلق عليه غالبًا "خط الدفاع الأول". وتشمل ما يلي:

- النقدية الجاهزة لدى البنك المتمثلة في النقود البنكية لمواجهة متطلباته اليومية.
- الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي: تشمل الاحتياطي التزامي في الرقابة على البنوك التجارية من قبل السلطة النقدية وهي عبارة عن أرصدة دائمة يمكن تكوينها كنسبة معينة من الودائع يحددها البنك المركزي. (حياة نجار، 2014، ص ص 28-29)

ب. المجموعة الثانية: تكون سيولتها منخفضة مقارنة بالمجموعة الأولى كما يمكن أن تدار أرباح وتشمل أصول شديدة السيولة، لهذا فهي تسمى خط الدفاع الثاني، حيث يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة تتمثل أساسا في:

- حسابات لدى البنوك الأخرى ناتجة عن معاملات لي البنوك.
- أصول تحت التحصيل: والتي يمكن أن تتحول إلى نقود سائلة خلال فترة قصيرة جدا.
- الأوراق التجارية التي تعتبر شكلا من أشكال القروض قصيرة الأجل.
- الأوراق مالية قصيرة الأجل مثل آذونات الخزينة، التي تصدرها الحكومة لأجل قصير لتمويل الدين العام وهي تتميز بسيولة عالية كونها مضمونة.

ج. **المجموعة الثالثة:** سيولتها منخفضة وبينما ربحيتها مرتفعة مقارنة بالأصول سابقة الذكر على اعتبار أن هدفها الأساسي هو تحقيق الربح وتشمل ما يلي: (حياة نجار، 2014، ص 29)

- القروض المتوسط والطويل الأجل.
- الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل.
- الاستثمارات الحقيقية ثابتة.

والشكل التالي يبين مصادر التمويل البنوك التجارية واستخداماتها:

الشكل رقم (01): مصادر التمويل البنوك التجارية واستخداماتها

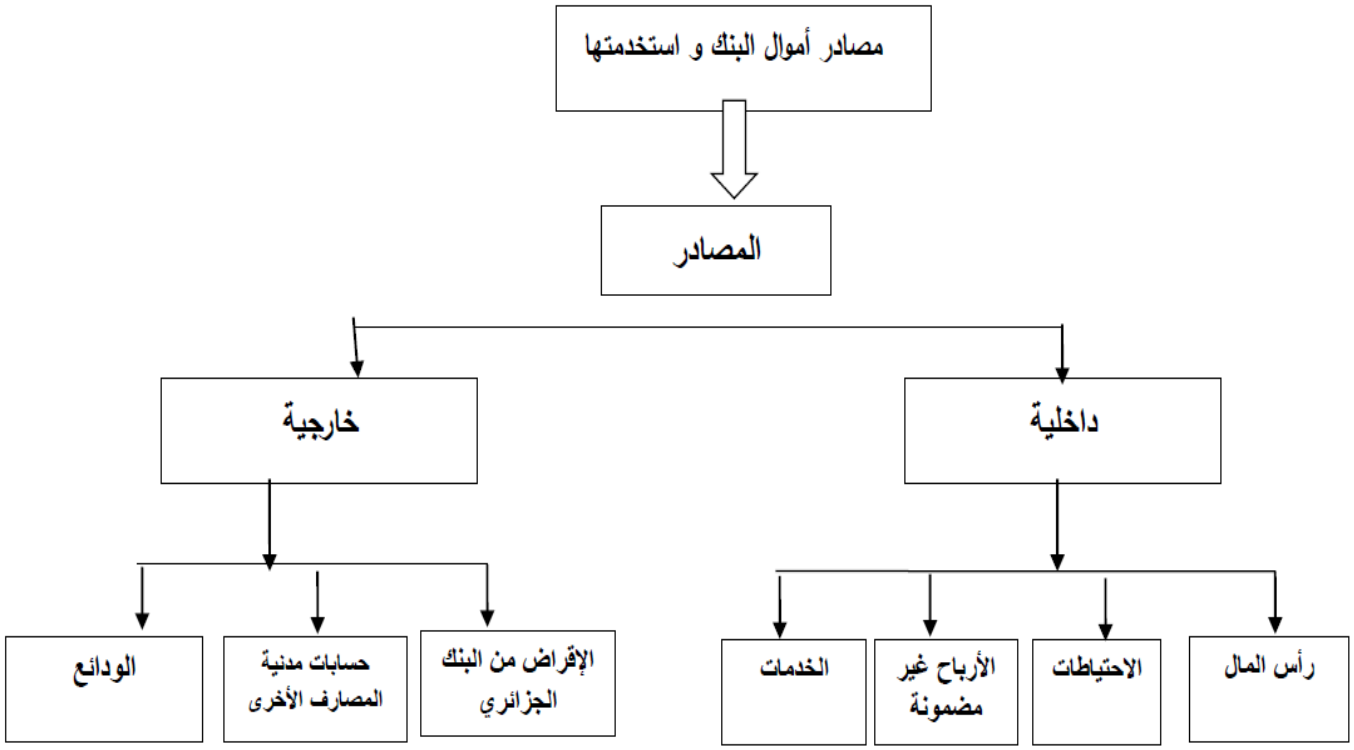

المصدر: عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة ليبيا، 1994، ص 245.

الخلاصة

تناولنا في الجانب النظري موضوع التكنولوجيا المالية، التي شهدت تطورًا ملحوظًا في مجال صناعة الخدمات المصرفية. فقد أصبحت هذه التكنولوجيا أداة فعّالة تمكّن البنوك التجارية من تحسين أدائها، وتعزيز رضا عملائها، من خلال تقديم خدمات تتميز بالسرعة، والكفاءة، والأمان، خاصة فيما يتعلق بعمليات الدفع والتحويلات. وعليه، فإن الاستخدام الفعّال والمناسب للتكنولوجيا المالية يمثل عنصرًا أساسيًا في دعم وتطوير القطاع المصرفي وتحسين الأداء العام للمؤسسات البنكية.

ومن جانب آخر، تطرقنا إلى البنوك التجارية التي شهدت هي الأخرى تطورًا ملموسًا في أنظمتها المعرفية. إذ لم تعد تقتصر أنشطتها على العمليات التقليدية، بل اتجهت إلى تبني نماذج جديدة تتماشى مع التقدم التكنولوجي، حيث باتت تسعى إلى مواكبة الثورة العلمية والتقنية في سبيل تطوير خدماتها، وتوسيع نطاق تعاملاتها مع الأفراد ومؤسسات الأعمال.

وقد انتقل تركيز البنوك من تلبية المتطلبات البنكية الداخلية التقليدية إلى تقديم خدمات مصرفية متعددة تغطي نطاقًا أوسع من المعاملات، بما في ذلك المبادلات الدولية. وبالنظر إلى التسارع المستمر في وتيرة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية على الصعيد العالمي، فإن القطاع البنكي مُقبل على تحولات عميقة وشاملة، ولن تتمكن من البقاء والمنافسة في السوق سوى البنوك التي تدرك طبيعة هذه التحولات وتمتلك القدرة على التكيّف معها من خلال تقديم منتجات وخدمات تلبي احتياجات المرحلة المقبلة.

الجانب التطبيقي

الدراسة التطبيقية لتأثير التكنولوجيا المالية على البنوك التجارية

تمهيد:

سيتم التطرق في الجانب التطبيقي من الدراسة إلى تحليل واقع التكنولوجيا المالية في البنك الوطني الجزائري (BNA) باعتباره محل الدراسة. وقد تم في البداية تقديم لمحة عامة عن البنك، تشمل نشأته، تطوره، وأبرز خدماته ومنتجاته المصرفية، مع التركيز على توجهه نحو التحول الرقمي.

بعد ذلك، تم الانتقال إلى تحليل مدى اعتماد البنك على أدوات التكنولوجيا المالية المختلفة، مثل أجهزة الصراف الآلي، بطاقات الدفع، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، بالإضافة إلى استعراض المؤشرات التي تعكس أثر هذه الأدوات على الأداء البنكي، سواء من حيث الكفاءة التشغيلية، رضا العملاء، أو الربحية.

ويختتم هذا الجاب التطبيقي باستخلاص مجموعة من النتائج والاستنتاجات العامة التي توضح طبيعة العلاقة بين تبني التكنولوجيا المالية وتحسين أداء البنك، مع إبراز التحديات التي تواجه البنك الوطني الجزائري في مسار التحول الرقمي.

1.تقديم البنك الوطني الجزائري

يمارس البنك الوطني الجزائري كل أنشطة بنك الودائع، مع تقديم الخدمات المالية للمؤسسات ومعالجة كل العمليات البنكية، الصرف والقرض، في إطار التشريعات والقوانين البنكية، لا سيما استقبال الودائع من الجمهور، عن طريق الحساب أو غيره، تحت الطلب أو لأجل؛ إصدار سندات الخزينة؛ تمويل، بكل الطرق، عمليات التجارة الخارجية...الخ.

وسنقوم من خلال هذا المبحث تقديم بالبنك الوطني الجزائري والتعريف به وبأهم مهامه وأدواره.

1.1-تعريف البنك الوطني الجزائري.

بنك الجزائر هو المؤسسة المسؤولة عن الوظيفة السيادية لإصدار الأموال. إنه بنك مركزي بمعناه الأوسع، يحكمه قانون رقم 23-09 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، والذي يعرفه بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، وتعتبر تجارية مع أطراف ثالثة.

1 .2-نشأة البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم، تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري، وبالضبط في 1966/06/13، حيث أنه في عهد الاستعمار كانت في الجزائر بنوك أجنبية تمارس نشاطها وهي:

- القرض الصناعي والتجاري CIC
- بنك باريس والدول المنخفضة B.P.PB
- البنك الوطني من أجل الصناعة والتجارة في الجزائر BNCIA
- القرض الجزائري التونسي C.F.A.T

وتمثلت أهم وظائف البنك الوطني الجزائري فيما يلي:

- تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان القصير والمتوسط الأجل وفقا للأسس المصرفية التقليدية.
- إقراض المنشآت العامة والخاصة في الميدان الصناعي.
- خصم الأوراق التجارية الخاصة بالبناء في المجال السكني.
- المساهمة في رأسمال بعض البنوك الأجنبية، كما كانت له علاقات واسعة في مجال التجارة الخارجية.

- وفي 30 سبتمبر 1968، منحت للبنك الوطني الجزائري امتيازات تمثلت في احتكاره لتمويل القطاع الفلاحي، إلا أن هذا الاحتكار لم يدم طويلا، حيث أنه في مارس 1982، وفي إطار إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري قررت السلطات العمومية إنشاء مؤسسة مالية بنكية متخصصة، هدفها الرئيسي هو التكفل والإشراف بعملية تمويل وتشجيع التنمية الريفية، وعليه كان ميلاد بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR في 13 مارس 1982.

- وفي سنة 1988 وفي إطار الإصلاحات التي فرضها القانون رقم 01/88 المتضمن قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية المنظمة في شكل شركات أسهم، فإنه تم تحويل البنك الوطني الجزائري إلى مؤسسة مالية ذات أسهم برأسمال يقدر بـ 3,5 مليار دينار جزائري.

- وأخيرا وبفضل قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990، أصبح البنك الوطني بمثابة بنك شامل.

1 .3-مهام البنك الوطني الجزائري

يقوم البنك الوطني الجزائري بعدة مهام أهمها:

أ. استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص، كما أن البنك يسمح بالتسديد إما نقدا أو لأجل، أي عند حلول آجال الاستحقاق، وكذلك يصدر وصولات استحقاق وسندات (وتتم عمليات الاقتراض من أجل تغطية الحاجات التي يتطلبها نشاط معين).

ب. استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك، والمتعلقة بعمليات التوطيد والتحصيل، وجميع عمليات البنك.

ج. يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.

د. يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض، وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.

هـ. توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها.

و. اكتتاب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدون ضمان ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون والتي يتم دفعها مباشرة من طرف المدين.

ز. يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب، الخصم، شراء الأوراق التجارية، الوصولات، دفعات المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العمومية أو الشركاء العموميين، الالتزام عند حلول موعد الاستحقاق، والذي يحول إلى أمر ناتج عن العمليات الصناعية، الزراعية، التجارية، المالية وكذلك العمليات التي تتم عن طريق هيئات وإدارات عامة كالتفاوض، ووضع بعض الأبعاد، إعادة خصم القيم.

ح. يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى.

ط. التمويل بشتى الطرق عمليات التجارة الخارجية:

- استقبال مبالغ السندات في شكل وديعة.
- استقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع، والخاصة بالسفتجة، السند لأمر، الشيك، الفواتير، أذونات الفائدة أو أوراق أخرى تجارية ومالية.

ي. يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء والبيع في الأوراق المالية كالأسهم السندات وخصوصا في القيم المنقولة.

ك. يقوم بجميع عمليات التبادل سواءا كانت نقدا أو لأجل، كذلك عمليات التعاقد من أجل الاقتراض والإقراض.

ل. قبول جميع العمليات المتعلقة بتظهير الاعتمادات المستندية، ضمان تنفيذ جيد للعقد، نهاية جيدة لعملية التسديد، مراقبة جميع العمليات من البداية، يؤمن خدمات للمؤسسات الأخرى والمتعلقة بالقرض.

م. اكتتاب أموال من العمليات التالية:

- البيع، الإيجار، وجميع العمليات المنقولة وغير المنقولة التي تخص نشاط البنك أو المتعاملين معه.
- يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد ومتعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية، وتسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به.
- يعمل على تسيير أعماله بصفة مباشرة أو غير مباشرة لحسابه أو لحساب الأطراف التي يتعامل معها من أجل تحقيق أهدافه.

بالإضافة إلى أهداف أخرى متعددة الأنواع كـ:

- فتح حسابات ومنح الشيكات.
- خدمة التعهدات أو الاتفاقيات.
- تأجير الخزائن الحديدية.
- طلب معلومات اقتصادية من البنوك.

2.وكالة المسيلة: نشأتها وهيكلها التنظيمي ومهام أهم مصالحها

2 .1-تعريف ونشأة وكالة المسيلة

نشأة وكالة المسيلة سنة 1974 وتضم حاليا 18 عاملا ورقمها في التقسيم البنكي هو 910 وتسعى هذه الوكالة كغيرها من باقي الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري، بإعتبارها جزءا منه والعمل على تنفيذ سياسة التموقع التي يسعى البنك لتحقيقها.

وقد بلغ في سنة 2009 عدد المودعين لدى وكالة المسيلة ما يعادل تقريبا 10000 مودع، أما عدد القروض الممنوحة فهي حوالي 400 ملف، أغلب هذه القروض قصيرة ومتوسطة الأجل.

2 .2. الهيكل التنظيمي:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري– وكالة المسيلة–

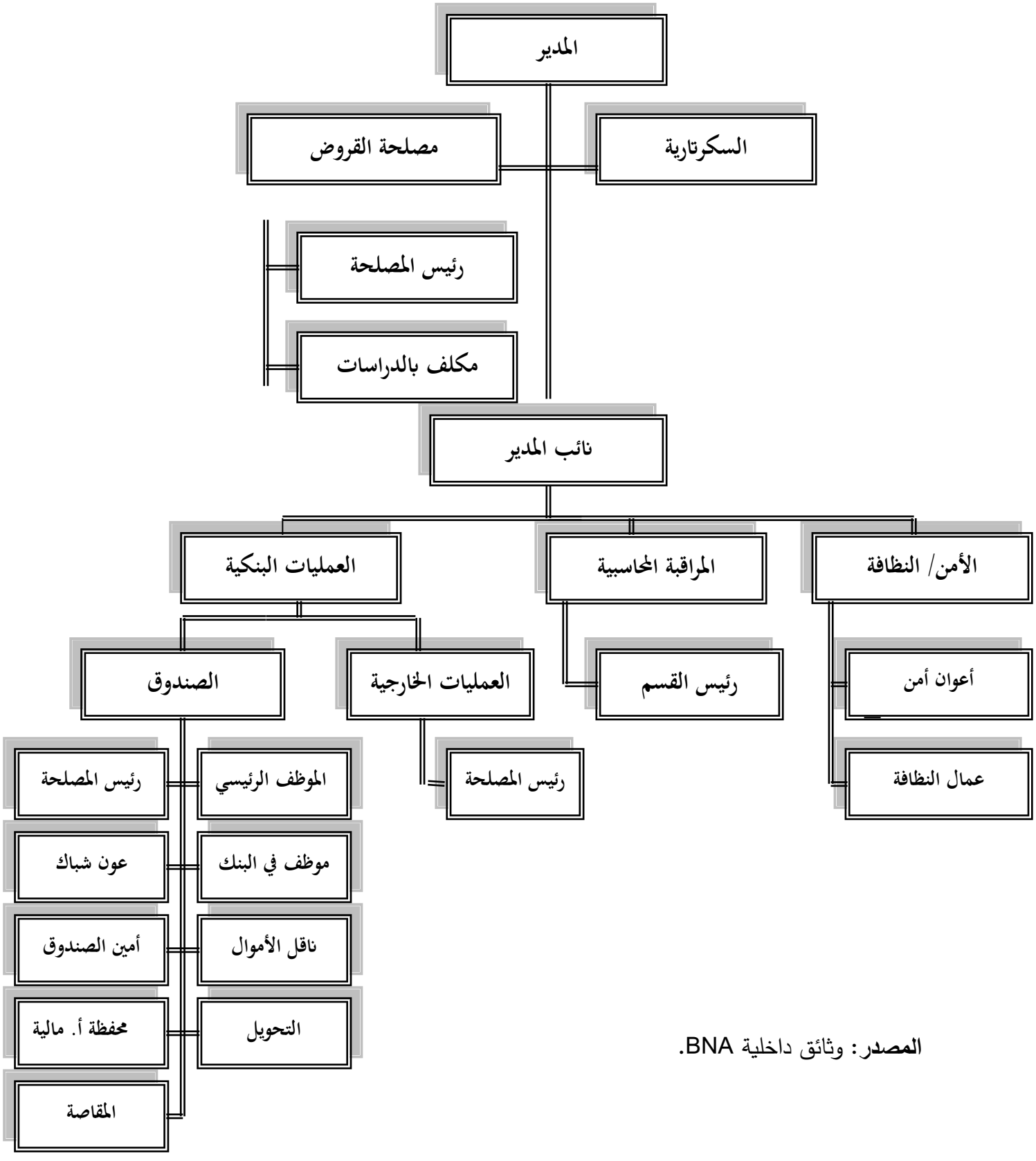

المصدر: وثائق داخلية BNA.

3.2.مصالح الوكالة:

1. المدير: يعتبر مدير البنك المسؤول الأول على تسيير البنك، والنتائج المحققة على مستوى فرعه وله مهام رئيسية نلخصها كما يلي:

- تمثيل الوكالة على المستوى المحلي وتنسيق ومتابعة نشاطه على مستوى الوكالة.
- تطبيق القواعد المنظمة لمجال نشاطه ومعرفة الأحسن لمحيطه الاقتصادي.
- التوجيه والرقابة والتقرير في مجال الاقتراض والخصم ومعالجة العمليات.
- تسيير الخزينة والتكوين المستمر للموظفين في الوكالة.

2. نائب المدير: وهو المسؤول الثاني مباشرة بعد المدير، حيث يتصرف بالنيابة عنه في كل الأعمال، في حالة غيابه ومساعدته على إتمام وظائفه أيضا.

3. السكرتارية: وظيفتها استقبال المكالمات إما هاتفيا أو عبر الفاكس أو عن طريق الرسائل العادية، وكذلك إرسال واستقبال الطرود البريدية.

4. مصلحة القروض: من مهامها ما يلي:

- القيام بجمع الوارد للبنك والسهر على تحقيق الأهداف المسطرة.
- دراسة الوضعية المالية للعملاء.
- إعداد طلبات القرض.
- متابعة عمليات منح القروض.
- إعداد إحصائيات سداسية وفصلية حول الموارد والاستخدامات.

5. العمليات البنكية: وتحتوي على مصلحتين:

أ- **الصندوق:** وتقوم هذه المصلحة بـ:

- عمليات السحب والإيداع.

- تقديم دفتر الشيكات.
- القيام بعمليات التحويل.

وتحتوي هذه المصلحة على:

- رئيس مصلحة الصندوق.
- عون شباك.
- أمين صندوق.
- أمين الحوالات.
- وكيل المقاصة.
- محفظة الأوراق المالية والأوراق التجارية.

ب- العمليات الخارجية: تتلخص مهامها في:

- فتح الإعتمادات المستندية ومتابعتها وتحقيقها.
- عملية الإيداع والسحب في حسابات العملة الصعبة.
- شراء العملة.

6. المراقبة المحاسبية والإدارية:

تهتم بتسيير الشؤون الإدارية داخليا (إدارة شؤون العمال في إعداد تواريخ العطل، الحضور، الغياب...الخ) وخارجيا (تقديم تصريحات للضرائب، التأمينات الاجتماعية...الخ). وتقوم أيضا بمراقبة الأوراق المحاسبية المنجزة يوميا ومدى مطابقتها للقوانين المعمول بها شكلا ومضمونا.

7. **الأمن والنظافة:** وتحتوي على كل من أعوان الأمن، وعمال النظافة.

3-دراسة حالة التكنولوجيا المالية في بنك (BNA)

3 .1-مجتمع وعينة الدراسة

جاءت دراستنا الحالية تحت عنوان تأثير التكنولوجيا المالية على البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة المسيلة والتي نشأة سنة 1974، وتضم حاليا 18 عاملا ورقمها في التقسيم البنكي هو 910 وتسعى هذه الوكالة كغيرها من باقي الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري، باعتبارها جزءا منه والعمل على تنفيذ سياسة التموقع التي يسعى البنك لتحقيقها.

ونظرا لعدد مجتمع الدراسة 18 تم أخذ جميع مفردات العينة وهي المسح الشامل، هذا الأخير يعتبر المسوحات التي تشمل كافة مفردات مجتمع البحث.

3 .2-تفريغ الاستمارة وتحليل البيانات

الجدول رقم 01: توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	13	%72
أنثى	05	%28
المجموع	18	%100

نلاحظ من خلال بيانات الجدول نرى أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث في المؤسسة حيث قدرت نسبة الذكور ب 72% أما الإناث فقدرة نسبتهم ب 28%.

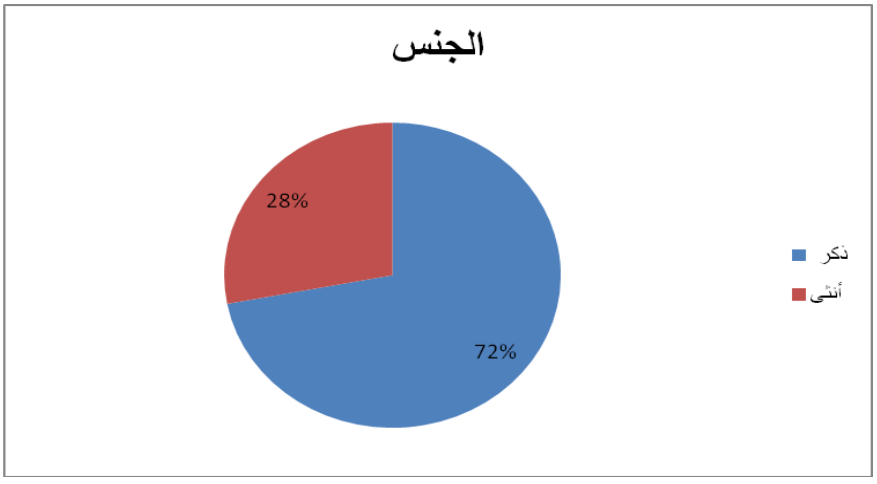

الجدول رقم 02: توزيع العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
اقل من 30 سنة	04	%22
من 30 إلى 39 سنة	08	%45
من 40 الى أقل من 50 سنة	02	%11
أكثر من 50 سنة	04	%22
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نجد أن فئة 30 سنة إلى 39 سنة أكبر بنسبة 45% وهذا يدل على أن المؤسسة BNAتسعى إلى الاستفادة من القدرة الشبابية مما ينعكس بالإيجاب على تحسين مردود المؤسسة.

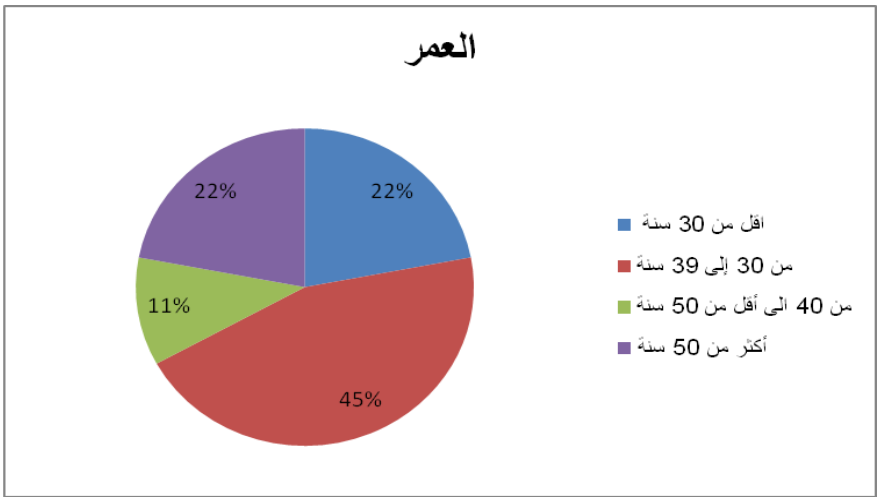

الجدول رقم 03: توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ثانوي	02	%11
تقني	01	%5
تقني سامي	01	%5
جامعي	10	%56
دراسات عليا	04	%22
أخرى	00	%00
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نجد أن نسبة الجامعيين بنسبة 56% مقارنة بالمستوى الثانوي الذي قدر ب 11 بالمئة وتقني وتقني سامي التي قدرت نسبتهم ب 11 بالمئة، أما الدراسات العليا فقدرت ب 22 بالمئة.

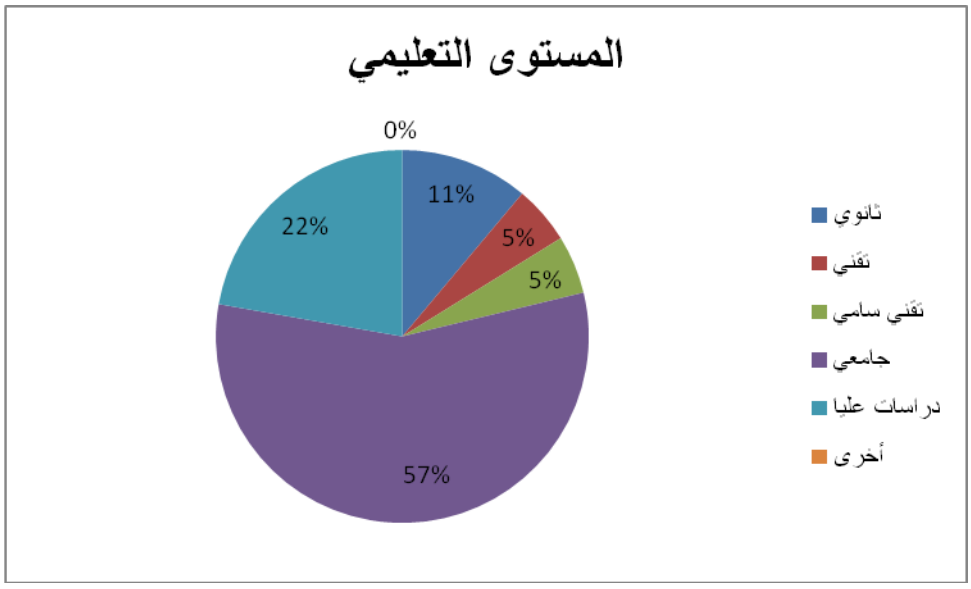

الجدول رقم 04: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة
أقل من 05 سنوات	05	%28
من 05 إلى 10 سنوات	08	%44
أكثر من 10 وأقل من 15 سنة	03	%17
من 15 إلى 20 سنة	02	%11
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في نسبة الخبرة المهنية من 5 إلى 10 سنوات وهذا دال على تجديد اليد العاملة في المؤسسة بينما الخبرة من 10 إلى 15 سنة ومن 15 إلى أقل من 20 سنة كانت نسب متقاربة ما يعود بالفائدة على المؤسسة وهو اختلاط اليد العاملة الجديدة مع القديمة لكسب خبرات أكثر والنهوض بالمؤسسة.

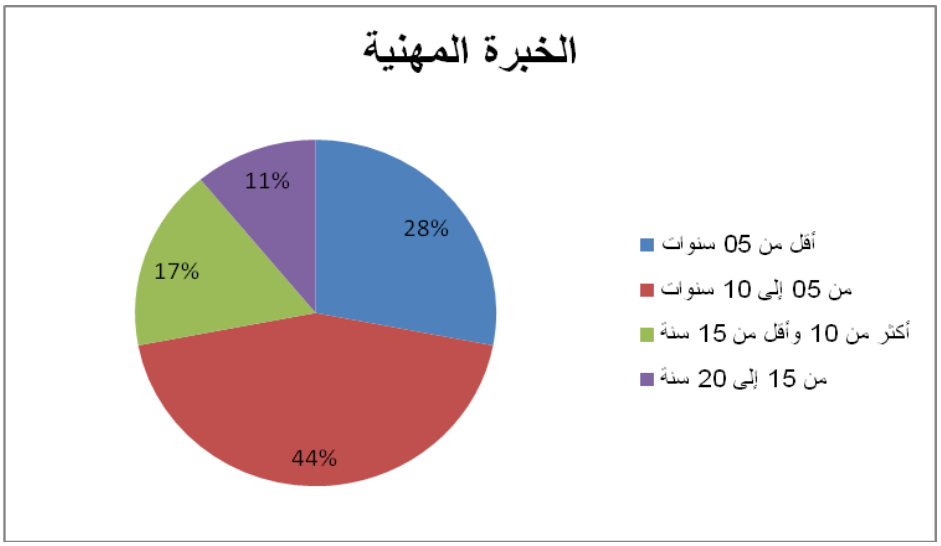

الجدول رقم 05 توزيع العينة حسب الاقدمية في المؤسسة

الأقدمية	التكرار	النسبة
أقل من 05 سنوات	04	%22
من 05 إلى 10 سنوات	06	%34
من 10 وأقل من 15 سنة	02	%11
من 15 إلى 20 سنة	02	%11
أكثر من 20 سنة	04	%22
المجموع	18	%100

أما الأقدمية من خلال الجدول نلاحظ أنها نسب متقاربة ما يدل على توازن عنصر الشباب في المؤسسة وعنصر العمال قدامى.

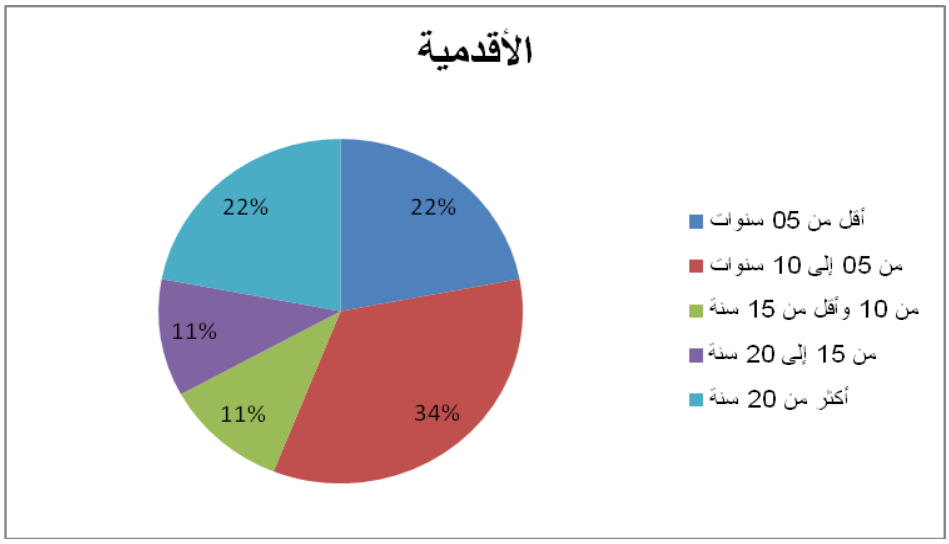

الجدول رقم 06: يبين توزيع العينة حسب المنصب الوظيفي

المنصب الوظيفي	التكرار	النسبة
مراقب	03	%17
مسؤول تجاري	02	%11
أمين صندوق	01	%05
مندوب إداري	03	%17
مكلف بالعلاقة مع العملاء	05	%28
مستشار العملاء التجاري	01	%05

مكلف بالدراسات	03	%17
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نرى نسب المناصب الوظيفية لأفراد العينة ومتمثلة في المراقب الذي قدرت نسبتهم ب 17% أما المسؤول التجاري ومستشار العملاء قدرت نسبتهم ب 5% فيما جاءت نسبة المكلف بالدراسات ومكلف بالعلاقات مع العملاء ب 17 بالمئة و 28 بالمئة على توالي.

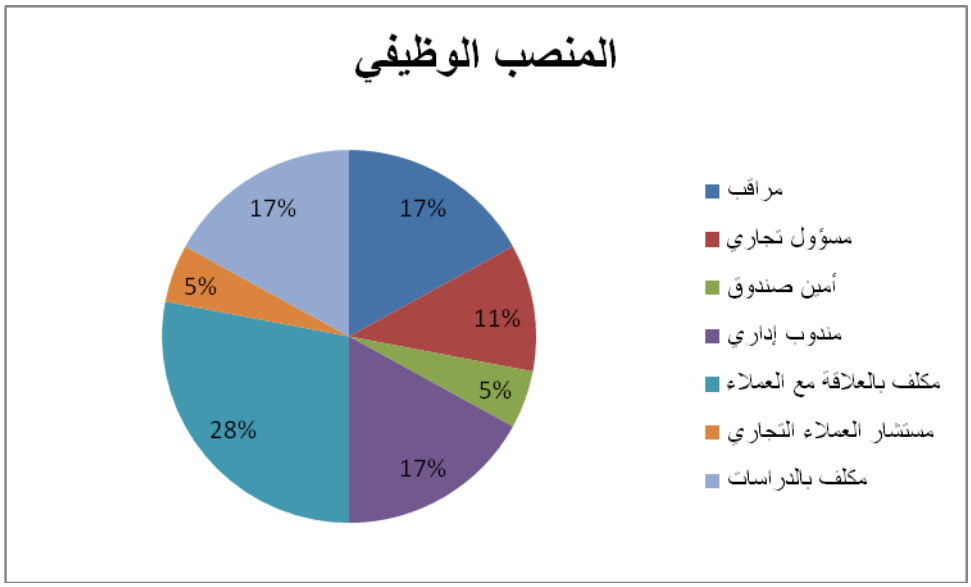

3.3.تحليل استخدام التكنولوجيا المالية:

الجدول رقم 07: توفر التطبيقات المالية الجهد والوقت وأداء البنوك

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	00	%00
غير موافق	00	%00
محايد	02	%11
موافق	08	%45
موافق بشدة	08	%15
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نرى أن الأغلبية الساحقة من افراد العينة يوافقون على ان التطبيقات المالية توفر الجهد والوقت ومقدرة نسبتهم ب 45 بالمئة بالنسبة للموافقين ونسبة 44 بالمئة بنسبة للموافقين بشدة.

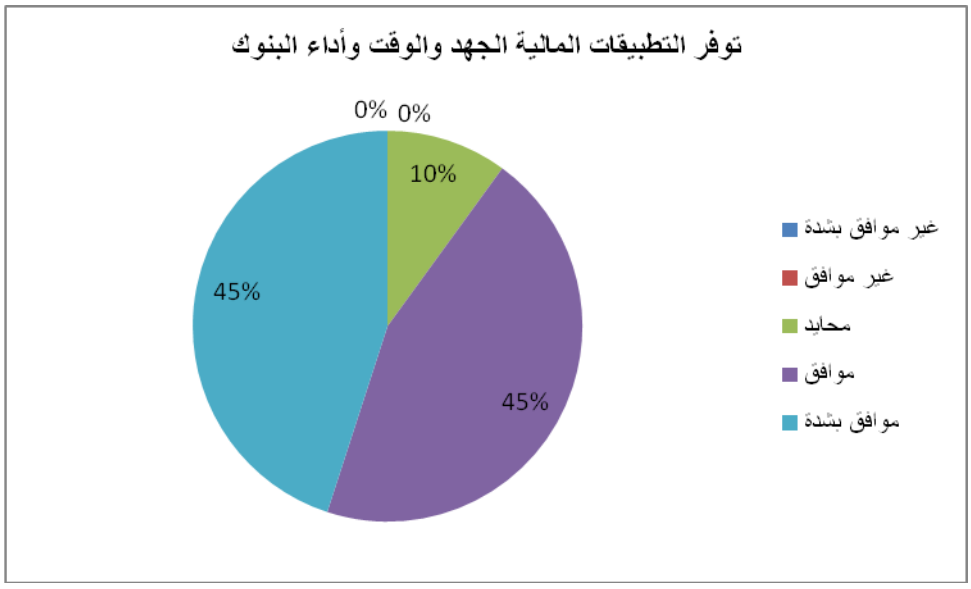

الجدول رقم 08: توجد مواقع خاصة تبحث عن تمويل مشترك للبنوك

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	01	%05
غير موافق	03	%17
محايد	05	%28
موافق	08	%44
موافق بشدة	01	%06
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نرى أن أغلبية أفراد العينة يوافقون على وجود مواقع خاصة تبحث عن تمويل مشترك للبنوك وقدرت نسبتهم ب 44 بالمئة فيما تفاوتت إجابات الأخرى بين الغير موافق والمحايد.

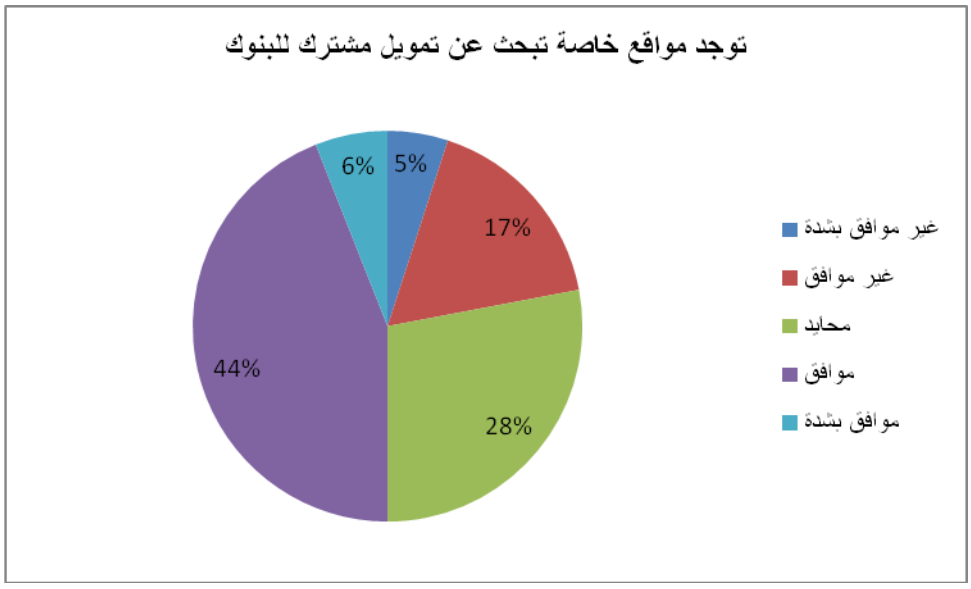

الجدول رقم 09: توفير الحماية اللازمة لمقدمي القروض والمستفيدين منها

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	01	%05
غير موافق	01	%05
محايد	01	%05
موافق	10	%56
موافق بشدة	05	%28
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نرى أن الأغلبية في أفراد العينة يؤيدون فكرة حماية اللازمة لمقدمي القروض والمستفيدين منها ومقدرة نسبتهم ب 56 بالمئة.

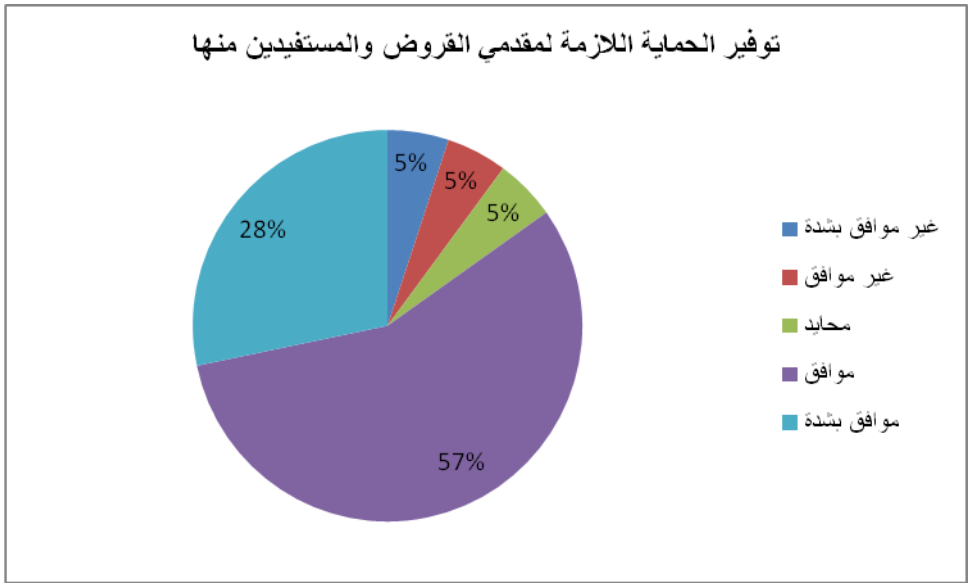

الجدول رقم 10: التقليل من الرسوم والأعباء الإضافية

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	01	%05
غير موافق	03	%17
محايد	06	%33
موافق	03	%17
موافق بشدة	05	%28
المجموع	18	%100

نرى من خلال الجدول أن نسبة الحيادية من طرف أفراد العينة بلغت أعلى نسبة بين الإجابات الأخرى والمقدرة ب33%، بينما كانت الإجابات الأخرى بين الموافق والغير الموافق متفاوتة النسب.

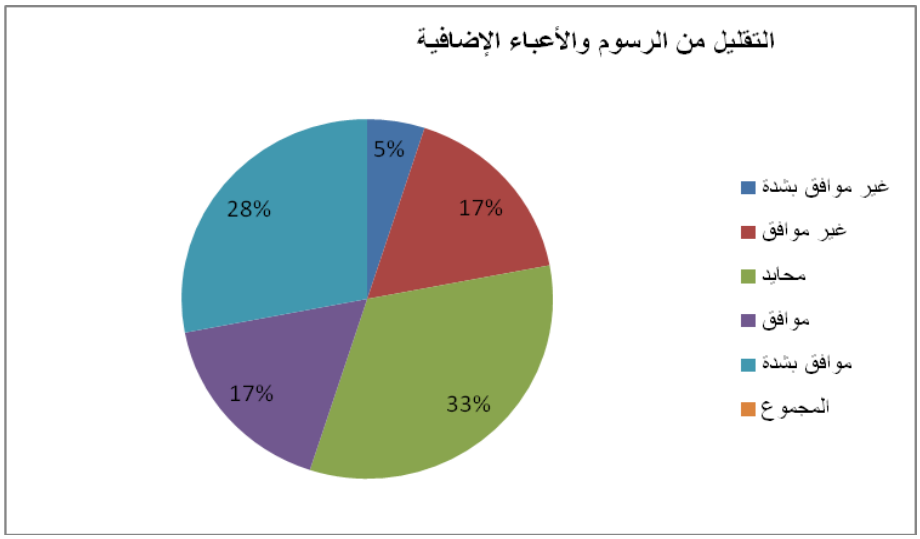

الجدول رقم 11: يملك البنك بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	00	%00
غير موافق	02	%11
محايد	09	%50
موافق	02	%11
موافق بشدة	05	%28
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نجد أن نسبة 50 بالمئة من أفراد العينة محايدون في مسالة امتلاك البنك بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

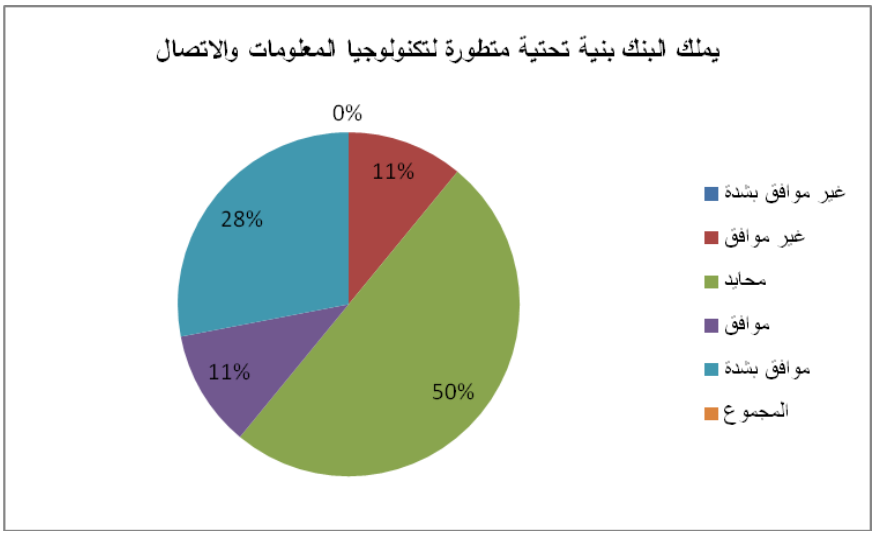

الجدول رقم 12: يملك البنك موقع انترنت دائم وفعال

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	03	%17
غير موافق	03	%17
محايد	01	%05
موافق	04	%22
موافق بشدة	07	%39
المجموع	18	%100

نجد من خلال الجدول أعلاه أن أفراد العينة على اتفاق وموافقة في امتلاك البنك موقع انترنت قدرت النسبة ب 39%.

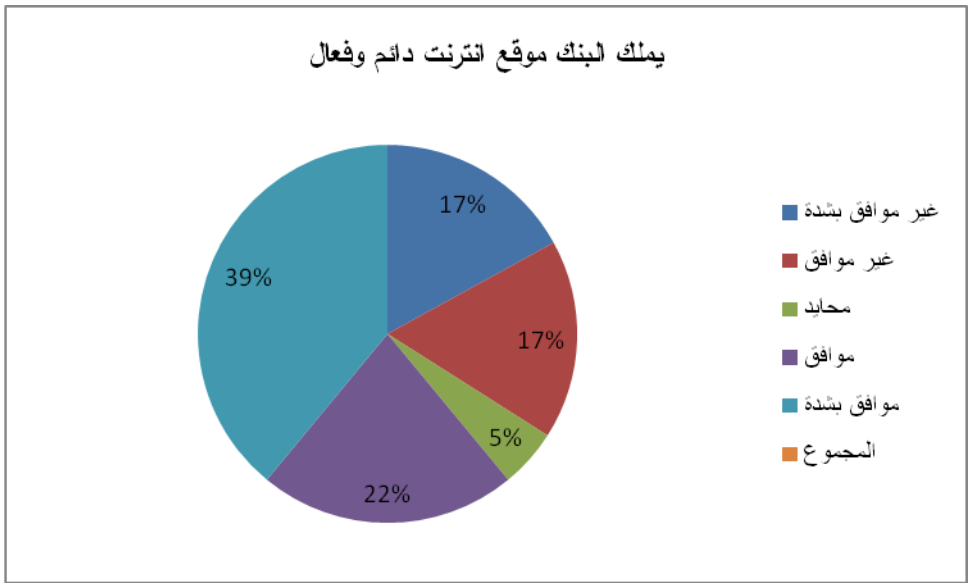

الجدول رقم 13: تتيح تطبيقات الخدمات المالية الاطلاع على الرصيد

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	02	%12
غير موافق	01	%05
محايد	01	%05
موافق	07	%39
موافق بشدة	07	%39
المجموع	18	%100

ومن نتائج الجدول أعلاه نلاحظ إجابات أغلبية أفراد العينة بين الموافق والموافق بشدة على أن التطبيقات تتيح الخدمات المالية والاطلاع على الرصيد بنسبة قدرة ب 39% على التوالي.

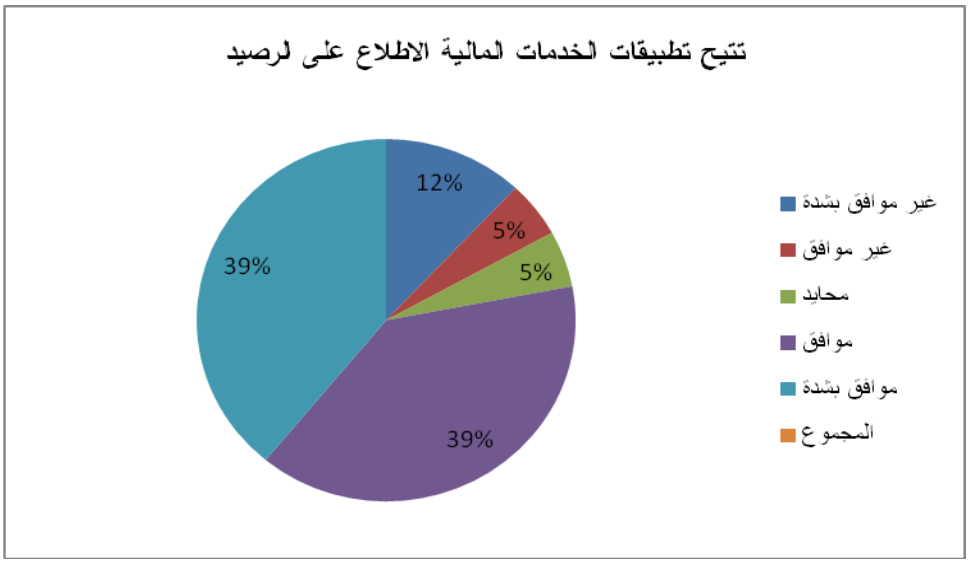

الجدول رقم 14: يمكن للبنك التخلي عن الأعمال الورقية والتحول إلى النظام الإلكتروني

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	00	%00
غير موافق	02	%11
محايد	02	%11
موافق	08	%45
موافق بشدة	06	%33
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نرى أن افراد العينة موافقون على تخلي البنك على الأعمال الورقية والتحول إلى نظام الالكتروني بنسبة موافقة قدرت ب 45% و33% بنسبة للذين موافقين بشدة.

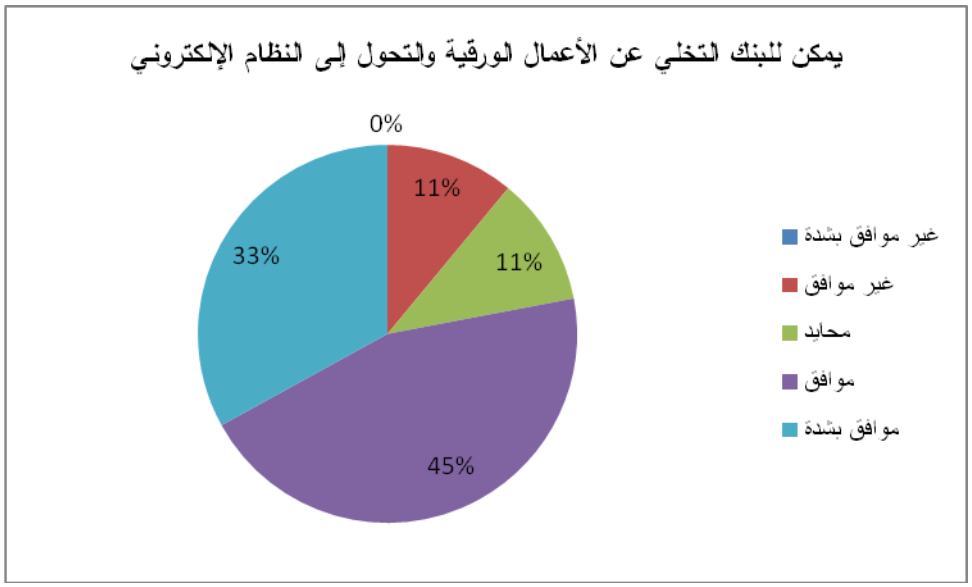

الجدول رقم 15: تسهل التكنولوجيا المالية التحويلات المالية من بلد لآخر

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	00	%00
غير موافق	01	%05
محايد	02	%11
موافق	06	%33
موافق بشدة	09	%50
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نرى أن أفراد العينة موافقون على أن التكنولوجيا المالية تسهل التحويلات المالية من بلد لآخر بنسبة موافقة قدرت ب33% و 50% للذين موافقين بشدة.

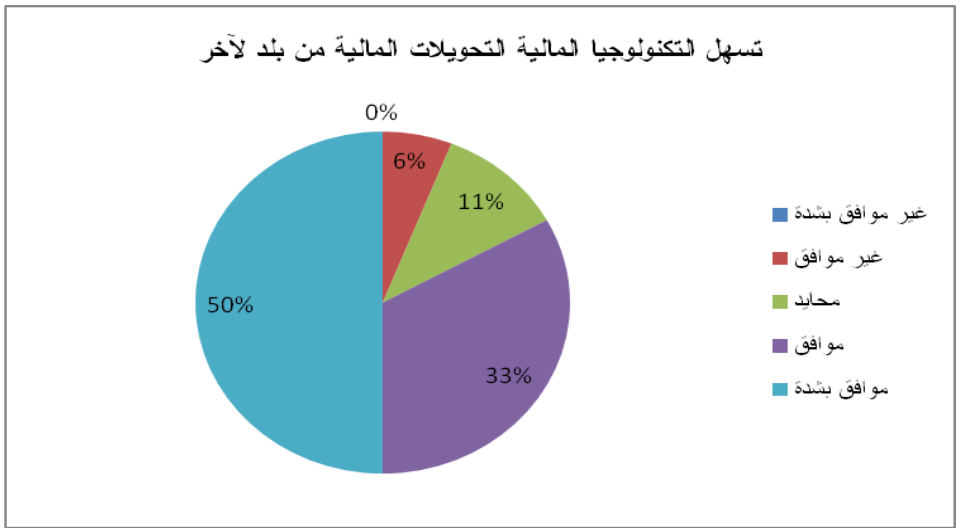

الجدول رقم 16: يقدم البنك خدماته الالكترونية عبر الهاتف الجوال

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	01	%05
غير موافق	03	%17
محايد	03	%17
موافق	06	%33
موافق بشدة	05	%28
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نرى أن أفراد العينة موافقون على أن البنك يقدم خدماته الالكترونية عبر الهاتف الجوال بنسبة موافقة قدرت ب 33% و 28% بنسبة للذين موافقين بشدة.

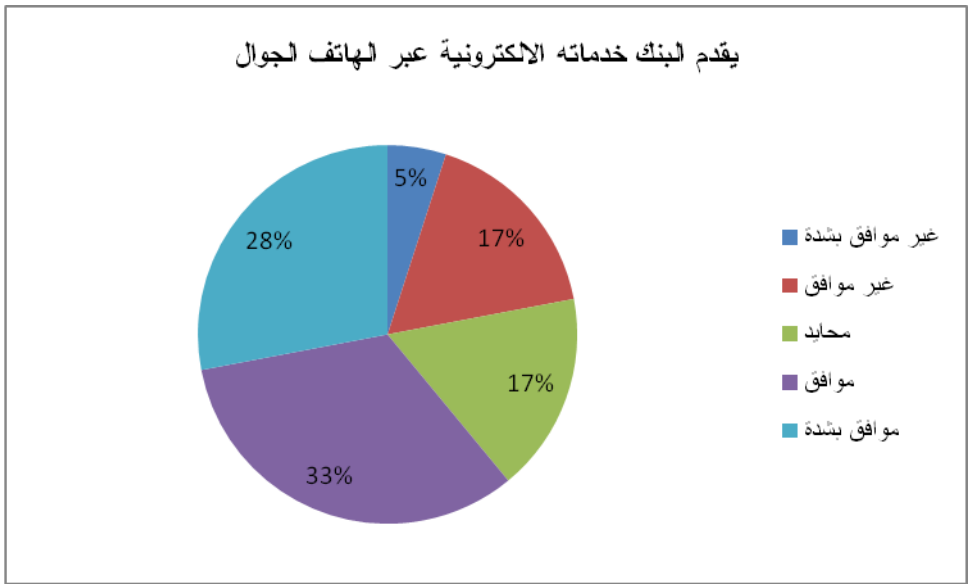

الجدول رقم 17: يستخدم البنك تكنولوجيا البنك الناطق في تقديم خدماته

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	02	%11
غير موافق	05	%28
محايد	06	%33
موافق	02	%11
موافق بشدة	03	%17
المجموع	18	%100

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المحايدين والغير موافقين مرتفعة قدرت ب33% و 28%على التوالي فيما يتعلق بان البنك يستخدم تكنولوجيا الناطق في تقديم خدماته.

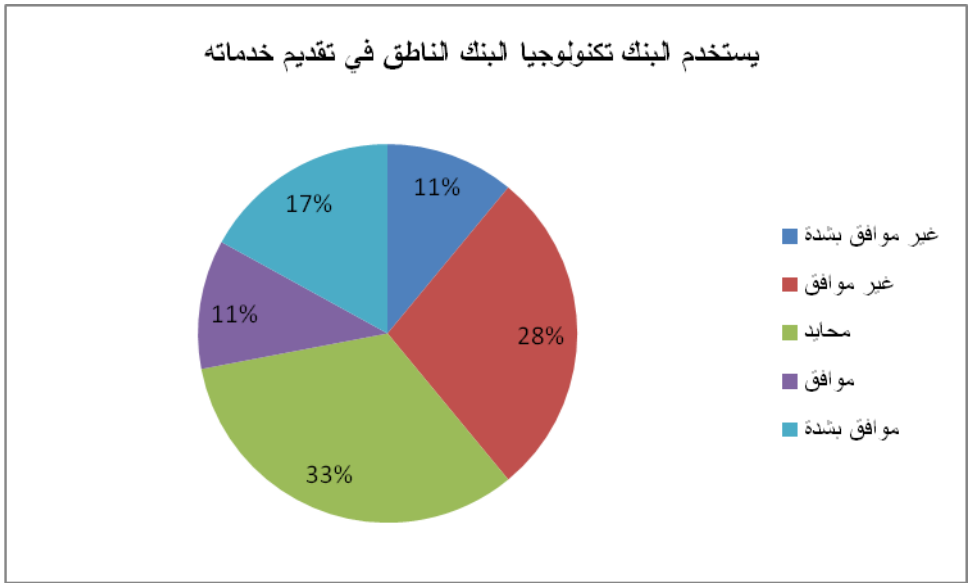

الجدول رقم 18: هناك إقبال على استخدام الموزع الآلي DAB الخاص بالبنك

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	00	%00
غير موافق	01	%06
محايد	02	%11
موافق	07	%39
موافق بشدة	08	%44
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نرى أن أفراد العينة موافقون على أن هناك إقبال على استخدام الموزع الآلي DABالخاص بالبنك بنسبة موافقة قدرت ب 39% و 44% بنسبة للذين موافقين بشدة.

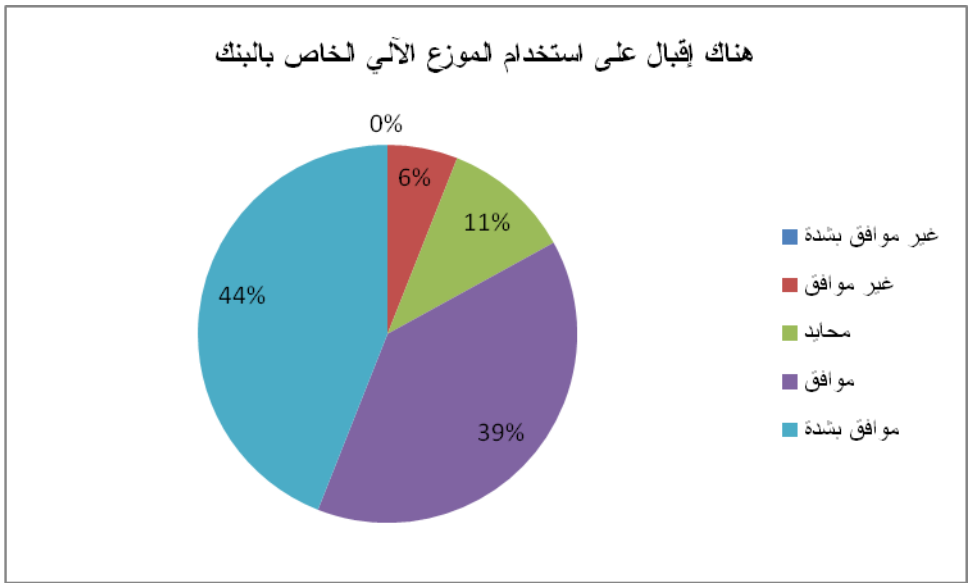

الجدول رقم 19: استخدام جهاز الموزع الآلي للنقود يتم بكفاءة عالية

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	00	%00
غير موافق	01	%05
محايد	04	%22
موافق	05	%28
موافق بشدة	08	%45
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نرى أن أفراد العينة موافقون على أن استخدام جهاز الموزع الآلي للنقود يتم بكفاءة عالية بنسبة موافقة قدرت ب 28% و 44% بنسبة للذين موافقين بشدة.

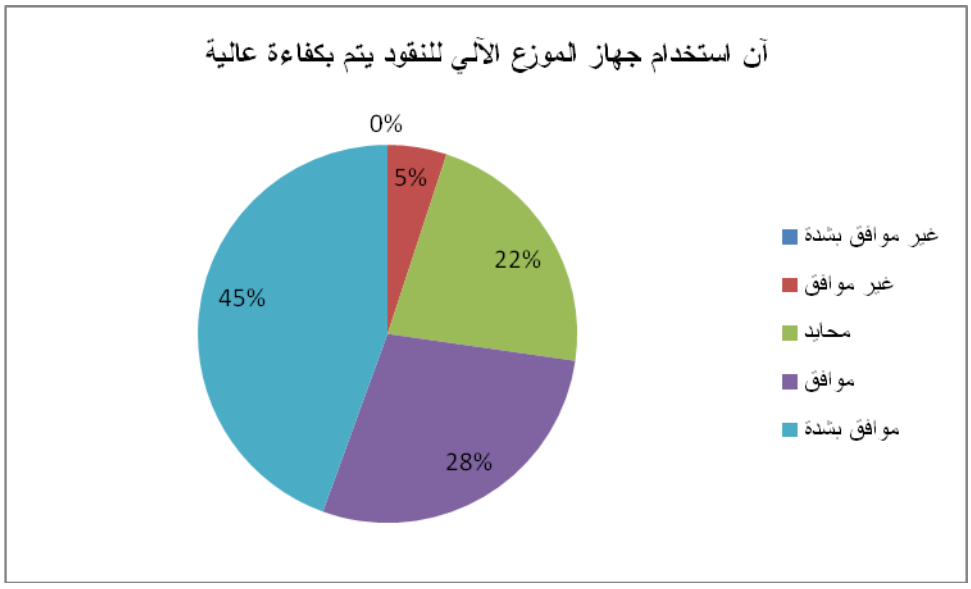

الجدول رقم 20: يقوم البنك بعمليات التحويل المالي الالكتروني.

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	00	%00
غير موافق	04	%22
محايد	02	%11
موافق	03	%17
موافق بشدة	09	%50
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نرى أن أفراد العينة موافقون على أن البنك يقوم بعمليات التحويل المالي الالكتروني بنسبة موافقة قدرت ب 17% و 50% بنسبة للذين موافقين بشدة.

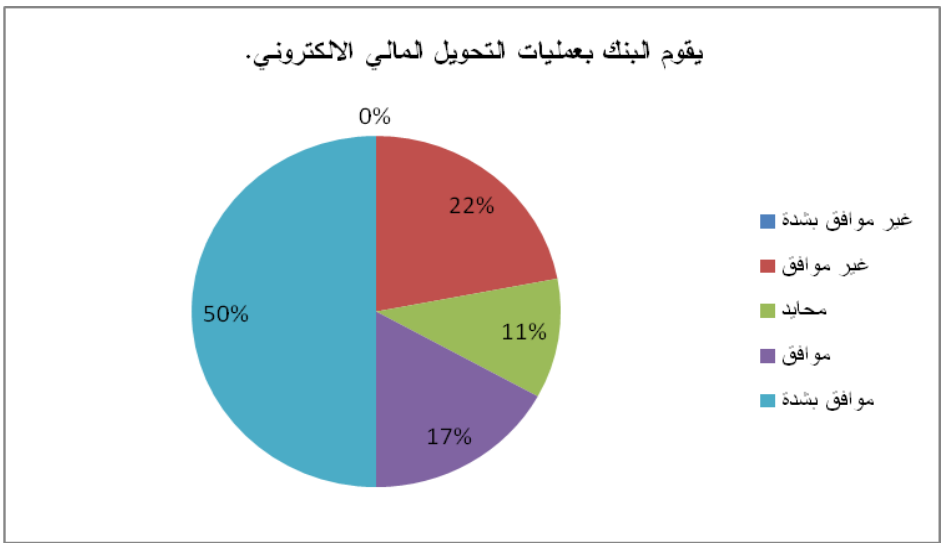

الجدول رقم 21: يعتمد البنك نظام المقاصة الالكترونية.

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	00	%00
غير موافق	03	%16
محايد	03	%17
موافق	03	%17
موافق بشدة	09	%50
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نرى أن أفراد العينة موافقون على أن البنك يتعمد على نظام المقاصة الالكترونية بنسبة موافقة قدرت ب 17% و50% بنسبة للذين موافقين بشدة.

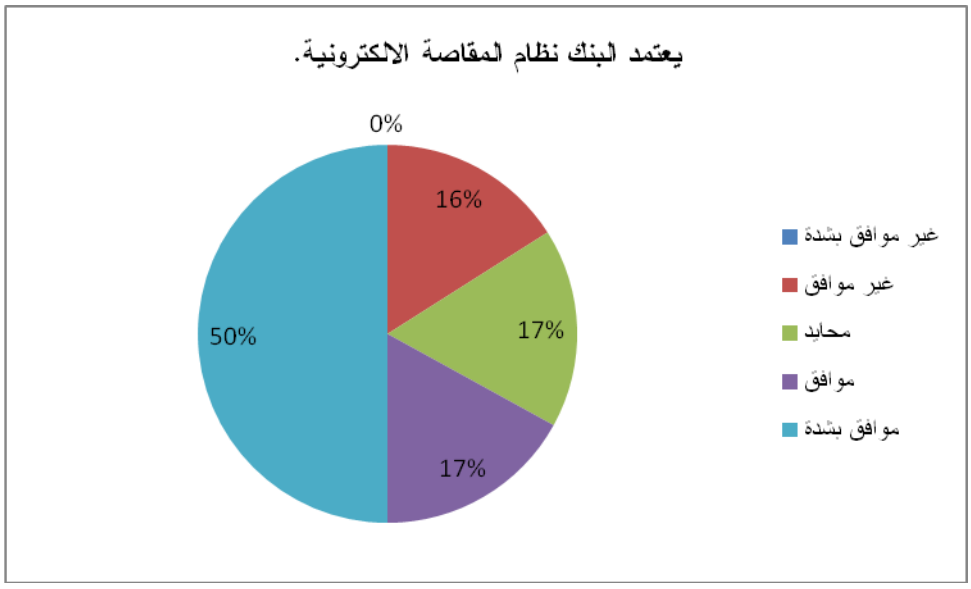

4.3.تحليل أداء البنوك التجارية:

أولا: المالي

الجدول رقم 22: تساعد التكنولوجيا في زيادة العوائد المالية

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	00	%00
غير موافق	02	%10
محايد	00	%00
موافق	08	%45
موافق بشدة	08	%45
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نرى أن أفراد العينة موافقون على أن التكنولوجيا تساعد في زيادة العوائد المالية بنسبة موافقة قدرت ب 45% و 44% بنسبة للذين موافقين بشدة.

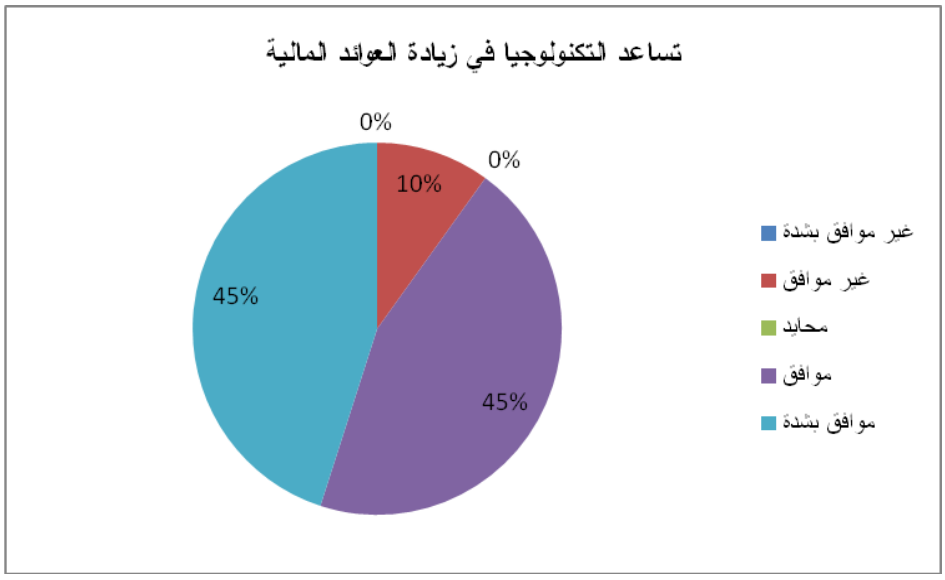

الجدول رقم 23: تساعد التكنولوجيا في تقليل تكاليف الطباعة والموارد البشرية

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	00	%00
غير موافق	02	%11
محايد	00	%00
موافق	08	%45
موافق بشدة	08	%45
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نرى أن أفراد العينة موافقون على أن التكنولوجيا تساعد في تقليل تكاليف الطباعة والموارد البشرية بنسبة موافقة قدرت ب 45% و 44% للذين موافقين بشدة.

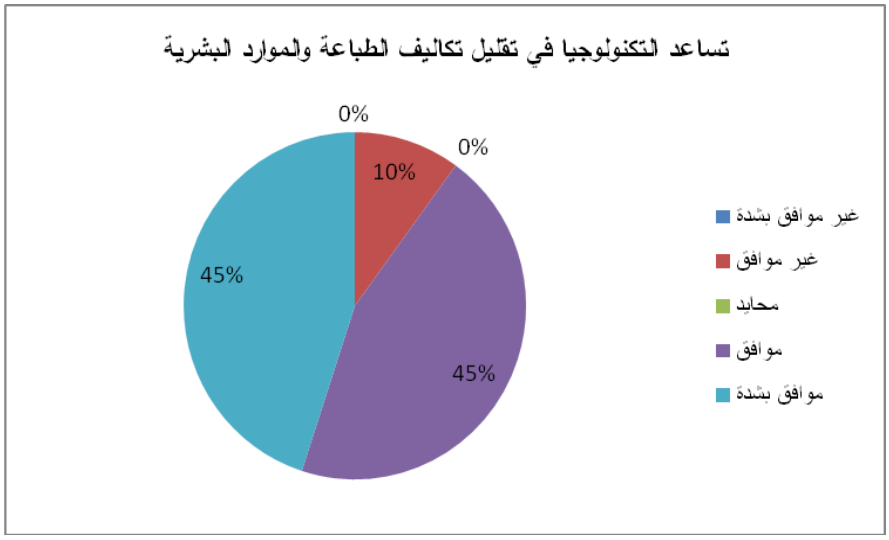

الجدول رقم 24: تساعد التكنولوجيا المالية على تقليل تكاليف التشغيلية والصيانة

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	00	%00
غير موافق	02	%11
محايد	00	%00
موافق	07	%39
موافق بشدة	09	%50
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نرى أن أفراد العينة موافقون على أن التكنولوجيا المالية تساعد على تقليل تكاليف التشغيلية وتكاليف الصيانة بنسبة موافقة قدرت ب 39% و50% بنسبة للذين موافقين بشدة.

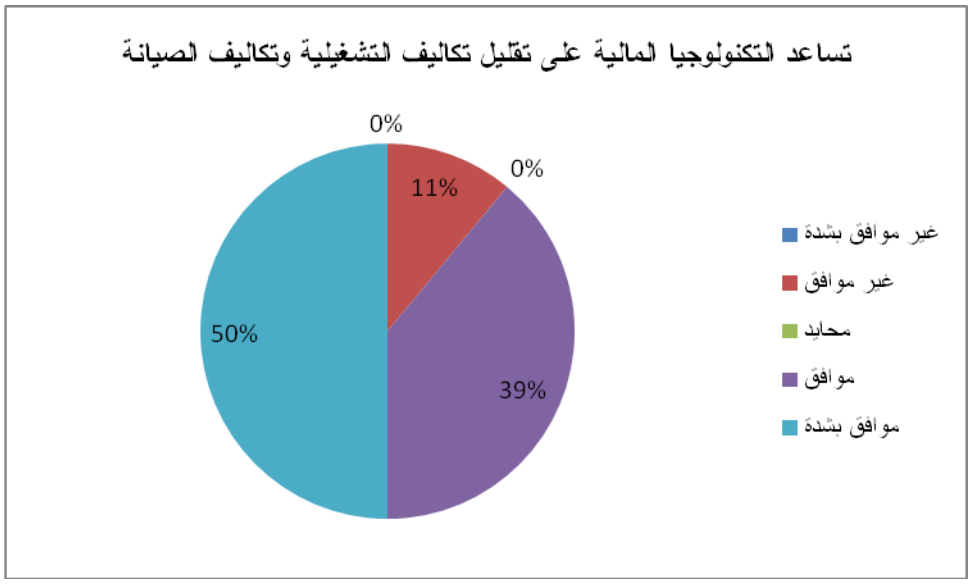

الجدول رقم 25: يساعد الاعتماد على التكنولوجيا في زيادة إيرادات الفوائد

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	00	%00
غير موافق	02	%11
محايد	03	%17
موافق	08	%44
موافق بشدة	05	%28
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نرى أن أفراد العينة موافقون على أن الاعتماد على التكنولوجيا يساعد في زيادة إيرادات الفوائد بنسبة موافقة قدرت ب 44% و 28% بنسبة للذين موافقين بشدة.

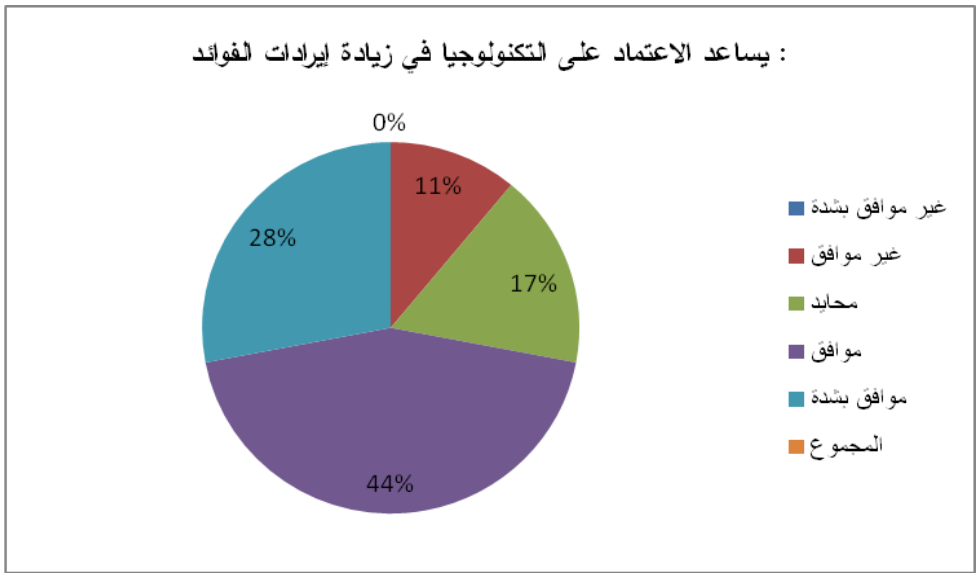

الجدول رقم 26: تعمل الأعمال المصرفية الالكترونية على زيادة الودائع

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	00	%00
غير موافق	03	%17
محايد	03	%17
موافق	10	%55
موافق بشدة	02	%11
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نرى أن أفراد العينة موافقون على أن الأعمال المصرفية الالكترونية تعمل على زيادة الودائع بنسبة موافقة قدرت ب 55% و 11% بنسبة للذين موافقين بشدة.

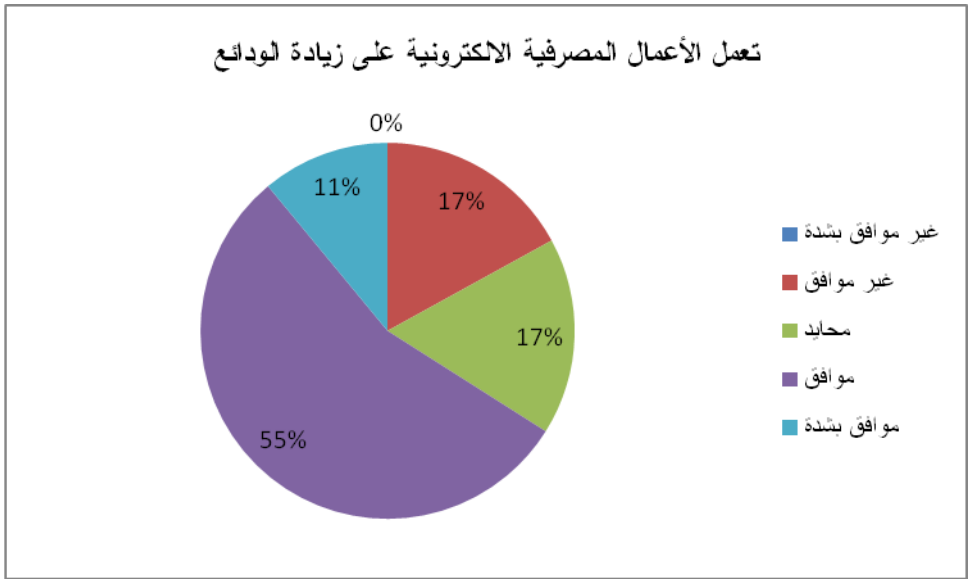

ثانيا: الاقتصادي

الجدول رقم 27: تؤدي الأعمال المصرفية الالكترونية الى زيادة القروض المقدمة للعملاء

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	00	%00
غير موافق	03	%17
محايد	04	%22
موافق	08	%44
موافق بشدة	03	%17
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نرى أن أفراد العينة موافقون على أن الأعمال المصرفية الالكترونية تؤدي إلى زيادة القروض المقدمة للعملاء بنسبة موافقة قدرت ب 44% و17% بنسبة للذين موافقين بشدة.

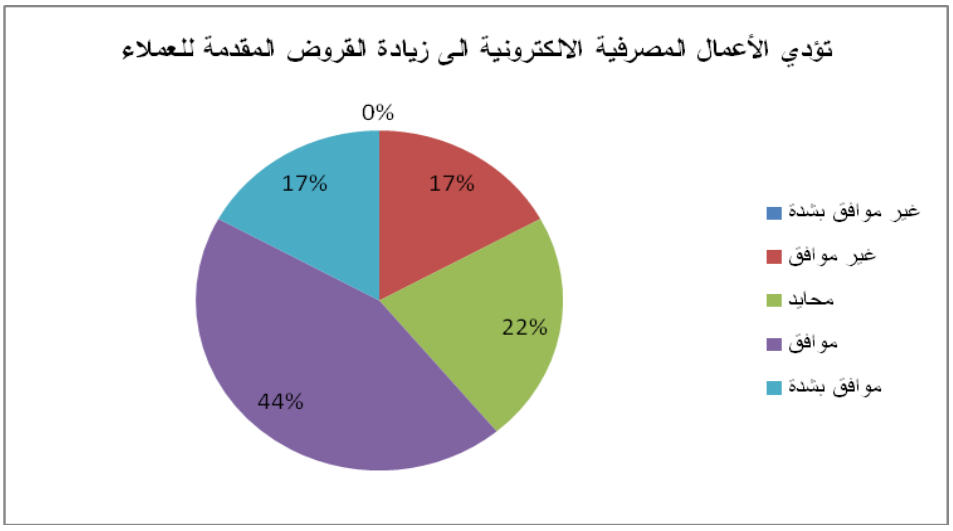

الجدول رقم 28: المواقع الالكترونية تمثل قناة رئيسية لتسويق المنتجات البنك

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	02	%11
غير موافق	00	%00
محايد	05	%28
موافق	10	%56
موافق بشدة	01	%05
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نرى أن أفراد العينة موافقون على أن المواقع الالكترونية تمثل قناة رئيسية لتسويق المنتجات البنك بنسبة موافقة قدرت ب 56% و 5% للذين موافقين بشدة.

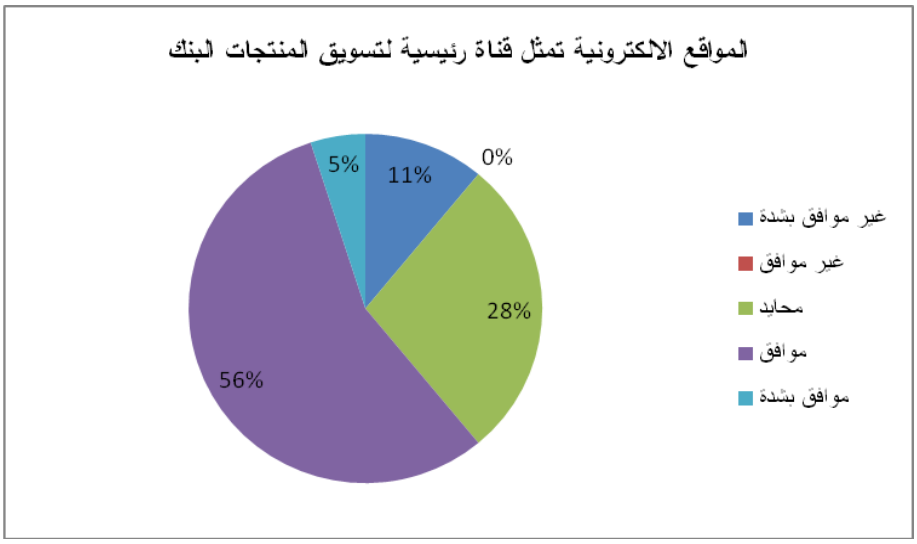

الجدول رقم 29: توفر الخدمات المصرفية عبر الانترنت قروض بفوائد بسيطة

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	03	%17
غير موافق	04	%22
محايد	09	%50
موافق	02	%11
موافق بشدة	00	%00
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نرى ان افراد العينة محايدون في مسألة ان الخدمات المصرفية عبر الانترنت توفر قروض بفوائد بسيطة بنسبة قدرت ب 50% و 22% بنسبة للذين غير موافقين.

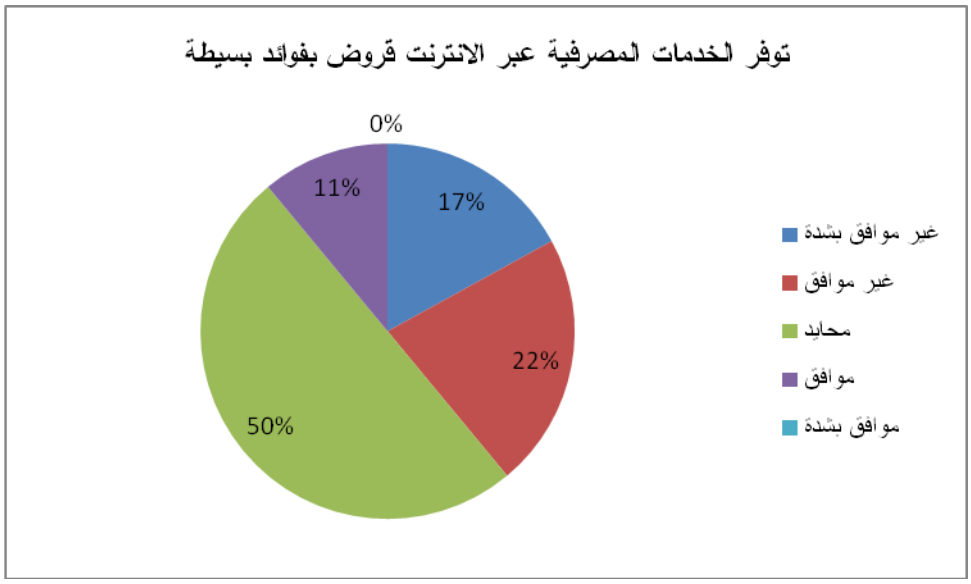

الجدول رقم 30: مصارف الإنترنت مكنت البنك أن يكون سهلا الاتصال بالزبائن

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	00	%00
غير موافق	01	%06
محايد	05	%28
موافق	06	%33
موافق بشدة	06	%33
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نرى أن أفراد العينة موافقون على أن مصارف الإنترنت مكنت البنك أن يكون سهلا الاتصال بالزبائن بنسبة موافقة قدرت ب 33% و 33% بنسبة للذين موافقين بشدة.

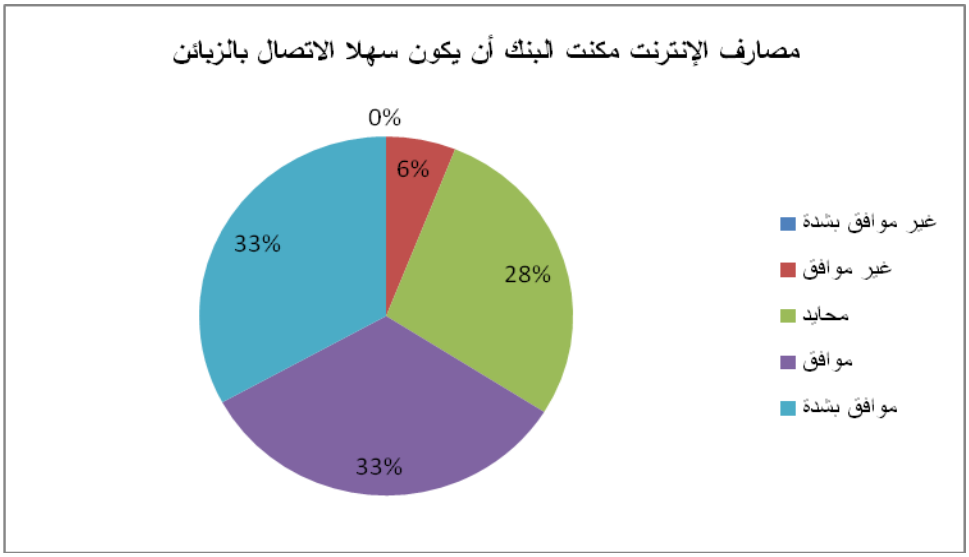

الجدول رقم 31: تعمل الخدمات المصرفية الالكترونية على زيادة في عدد الزبائن

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	02	%11
غير موافق	00	%00
محايد	01	%06
موافق	08	%44
موافق بشدة	07	%39
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نرى أن أفراد العينة موافقون على أن الخدمات المصرفية الالكترونية تعمل على زيادة في عدد الزبائن بنسبة موافقة قدرت ب 44% و39% بنسبة للذين موافقين بشدة.

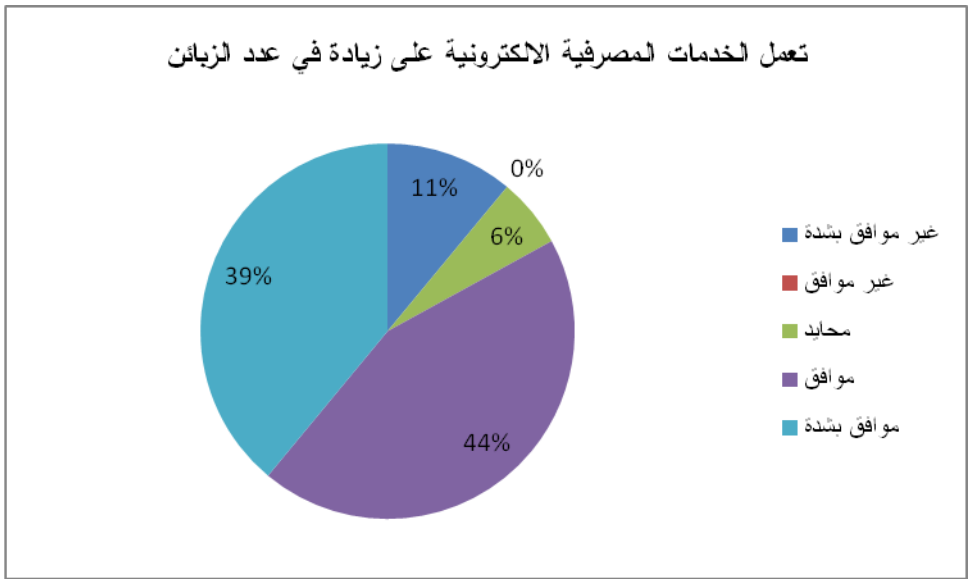

الجدول رقم 32: يعمل الأعمال المصرفية الالكترونية على تأمين أموال العملاء بسرعة.

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	00	%00
غير موافق	02	%11
محايد	04	%22
موافق	06	%34
موافق بشدة	06	%33
المجموع	18	%100

من خلال الجدول نرى أن أفراد العينة موافقون على أن الأعمال المصرفية الالكترونية يعمل على تأمين أموال العملاء بسرعة بنسبة موافقة قدرت ب 34% و33% بنسبة للذين موافقين بشدة.

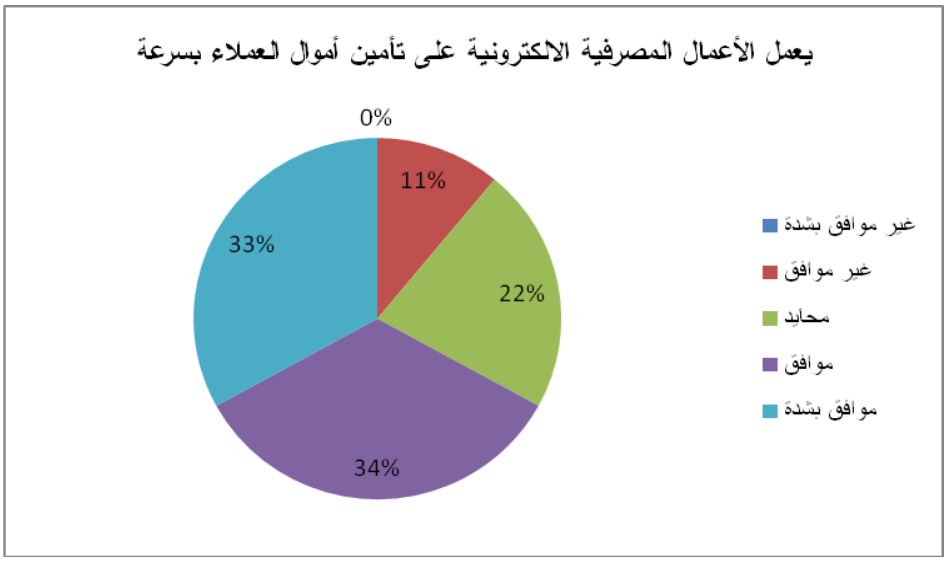

الجدول رقم 33: تساهم التكنولوجيا في توفر الضمانات اللازمة للعملاء المقترضين

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	00	%00
غير موافق	02	%11
محايد	05	%28
موافق	08	%44
موافق بشدة	03	%17
المجموع	18	%100

نرى من خلال الجدول أن الموافقين فيما يتعلق بمساهمة التكنولوجيا في توفر الضمانات اللازمة للعملاء المقترضين بنسبة أكبر وقدرت ب 44% أما المحايدين كانت نسبتهم تقدر ب 28% أما نسبة 17% كانت لصالح المصرحين بإجابة موفقين بشدة.

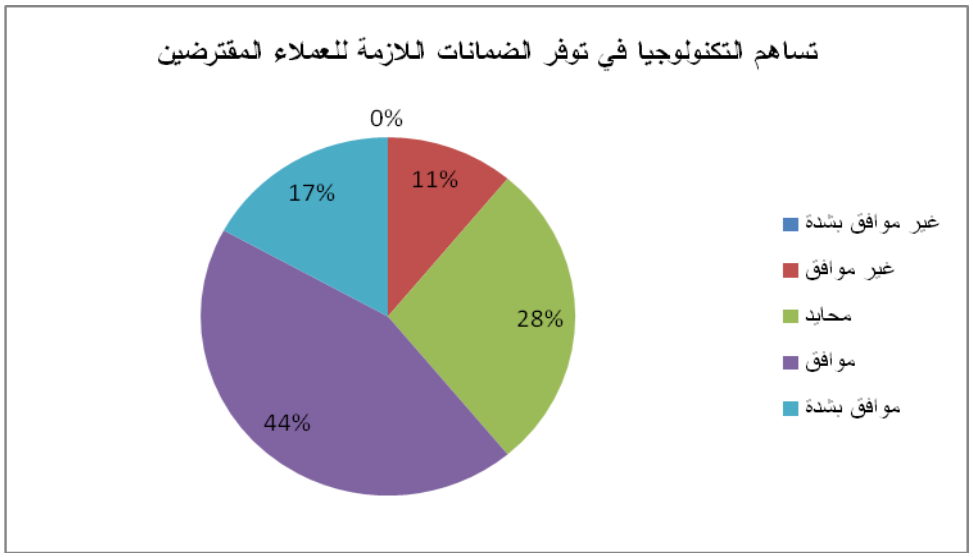

الجدول رقم 34: تساعد مصارف الانترنت على تقديم الخدمات الاجتماعية بكفاءة

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	00	%00
غير موافق	03	%16
محايد	05	%28
موافق	05	%28
موافق بشدة	05	%28
المجموع	18	%100

نلاحظ من خلال الجدول تباين النسب حول مسألة أن المصارف الانترنت تساعد على تقديم الخدمات الاجتماعية بكفاءة حيث قدرت نسبة الموافقين والموافقين بشدة ب 28%، أما المحايدين في هذه المسألة قدرت نسبتهم ب 28% أيضا.

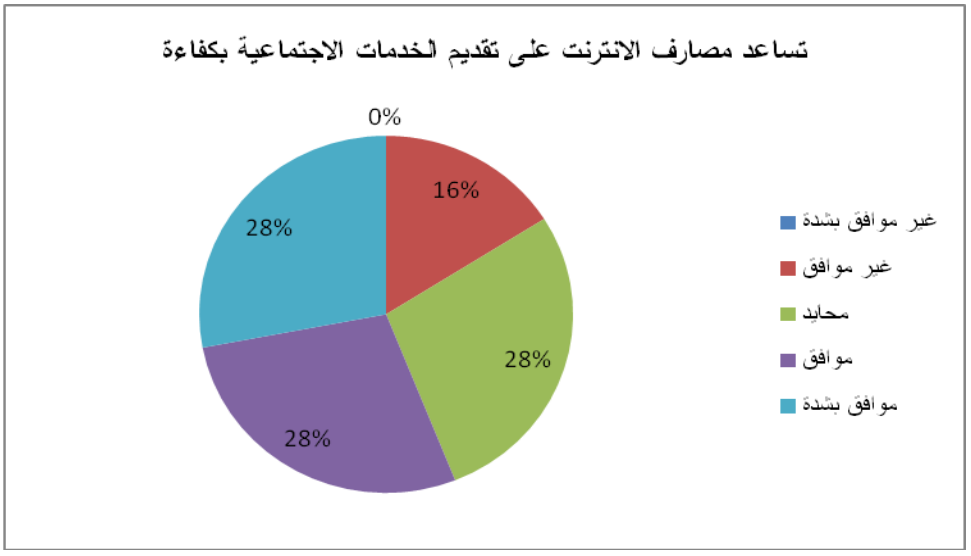

ثالثا: الاجتماعي

الجدول رقم 35: الخدمات الالكترونية تؤدي الى بناء سمعة جيدة للبنك

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	00	%00
غير موافق	00	%00
محايد	04	%22
موافق	06	%33
موافق بشدة	08	%45
المجموع	18	%100

بالنسبة للجدول أعلاه نرى أن جل أفراد العينة موافقين وموافقين بشدة على أن الخدمات الالكترونية تؤدي إلى بناء سمعة جيدة للبنك بنسبة 33% و 45% على توالي.

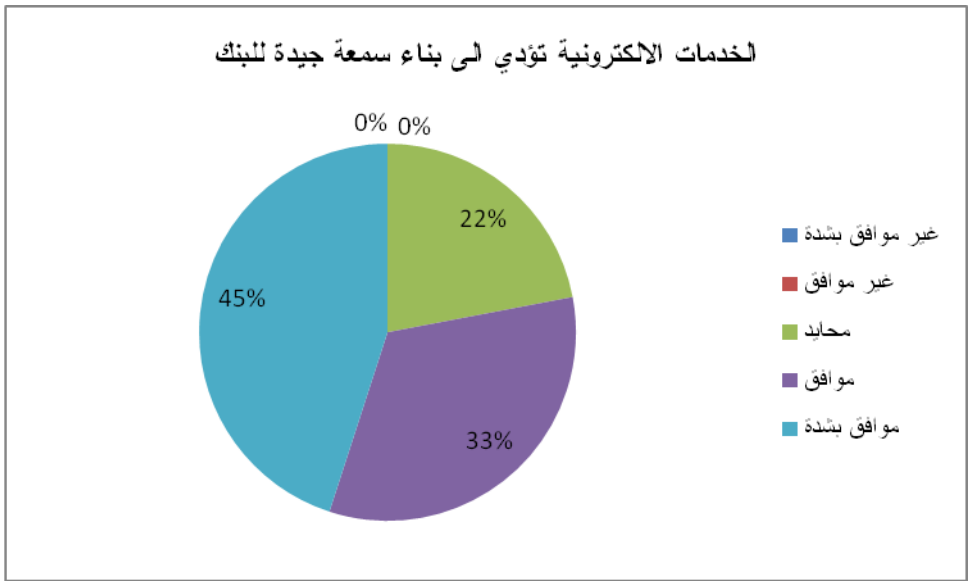

الجدول رقم 36: يتم عرض القوائم المالية للمصرف في الوقت المناسب لمختلف الأطراف

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	00	%00
غير موافق	04	%22
محايد	04	%22
موافق	01	%06

موافق بشدة	09	%50
المجموع	18	%100

نلاحظ أن نصف أفراد العينة موافقين بشدة على مسألة عرض القوائم المالية للمصر في الوقت المناسب لمختلف الأطراف بنسبة قدرت ب50%.

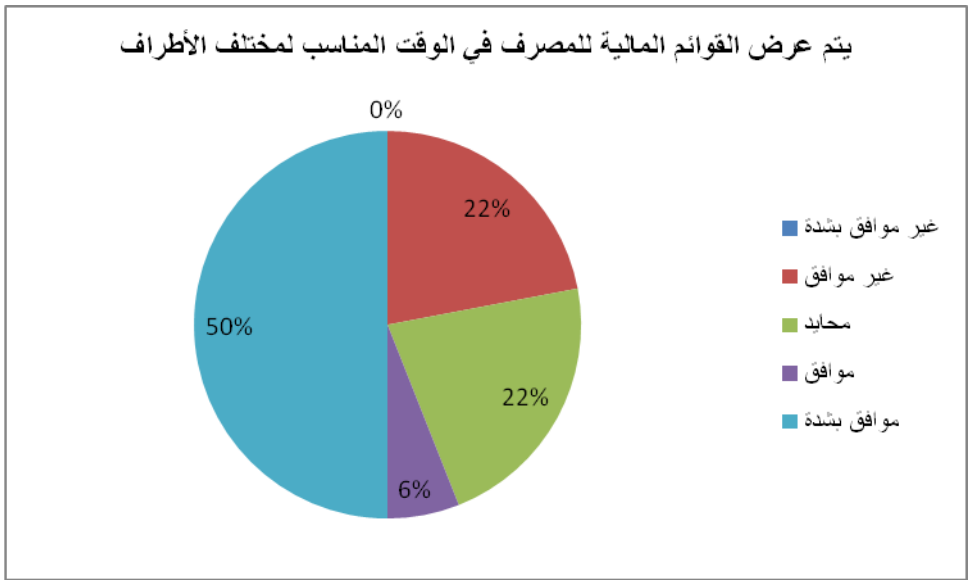

الجدول رقم 37: تساهم الأعمال المصرفية الإلكترونية على تعزيز علاقة البنك بالمجتمع

الإجابة	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	00	%00
غير موافق	00	%00
محايد	01	%06
موافق	09	%50
موافق بشدة	08	%44
المجموع	18	%100

نرى من خلال الجدول أن أفراد العينة موافقين وموافقين بشدة على أن الأعمال المصرفية تساهم في تعزيز علاقة البنك بالمجتمع بنسب قدرت ب 50% و44% على التوالي.

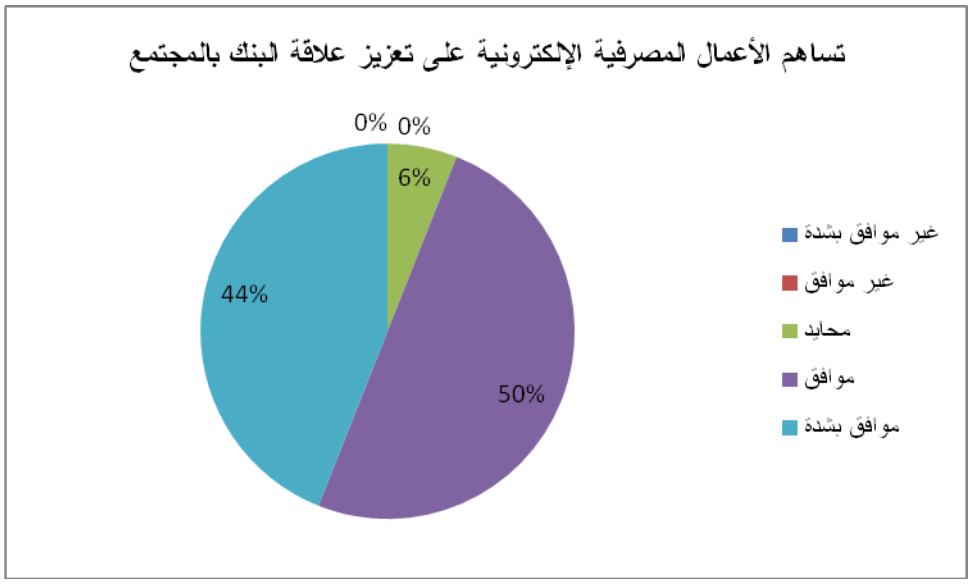

4- تحليل معامل الارتباط والانحدار

يشكل تحليل الارتباط والانحدار أداة مهمة لقياس تأثير التكنولوجيا المالية على أداء البنوك التجارية، حيث يُستخدم الارتباط لفهم قوة واتجاه العلاقة بين الخدمات المالية التكنولوجية ومؤشرات الأداء، بينما يقدّر الانحدار التأثير الكمي لهذه التقنيات على النتائج المالية، مما يدعم القرارات الاستراتيجية في القطاع المصرفي.

4 .1-الإحصاء الوصفي:

المحور	المتوسط	الانحراف المعياري
التكنولوجيا المالية	3.92	0.46
كفاءة البنك	4.01	0.43
الأداء المالي	3.85	0.52

تدل المتوسطات على اتفاق عالٍ من قبل العينة بأن التكنولوجيا المالية تُستخدم وتؤثر على الأداء والكفاءة.

4 .2-اختبار الارتباط (Pearson):

العلاقة	معامل الارتباط (r)	الدلالة الإحصائية (Sig)
التكنولوجيا المالية × كفاءة البنك	0.72	0.001
التكنولوجيا المالية × الأداء المالي	0.67	0.004

هناك ارتباط موجب قوي ومعنوي إحصائيًا بين التكنولوجيا المالية وكلا المحورين.

4 .3-تحليل الانحدار الخطي:

أ. التأثير على الكفاءة:

معامل الانحدار	القيمة	Sig	R^2
β1	0.76	0.002	0.52

التكنولوجيا المالية تفسر 52% من التغير في الكفاءة، والتأثير معنوي.

ب. التأثير على الأداء المالي:

معامل الانحدار	القيمة	Sig	R^2
β1	0.69	0.005	0.46

التكنولوجيا المالية تفسر 46% من التغير في الأداء المالي، والتأثير معنوي.

4.4.تفسير النتائج بناءً على الفرضيات:

الفرضية	القرار الإحصائي	التفسير
الفرضية الرئيسية	**نرفضH0**	يوجد تأثير معنوي للتكنولوجيا المالية على البنوك
الفرضية الفرعية 1	**نرفضH0**	التكنولوجيا المالية تؤثر إيجابيًا على الكفاءة.
الفرضية الفرعية 2	**نرفضH0**	التكنولوجيا المالية تؤثر إيجابيًا على الأداء المالي

وكاستنتاج على ضوء الفرضيات يمكن القول:

- **الفرضية الرئيسية:** لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لـلتكنولوجيا المالية على البنوك التجارية محل الدراسة. أثبتت نتائج الدراسة أن لـلتكنولوجيا المالية تأثير معنوي على البنوك التجارية محل الدراسة، وتتمثل ذلك في تحسين كفاءة العمليات المصرفية، وتطوير الخدمات الرقمية، وتعزيز تجربة العملاء من خلال السرعة والسهولة، إضافةً إلى خفض التكاليف التشغيلية وزيادة التنافسية.

كما ساهمت في توسيع قاعدة العملاء عبر تحقيق الشمول المالي، وتحسين أدوات إدارة المخاطر والامتثال. وبذلك أصبحت التكنولوجيا المالية عنصراً استراتيجياً في تعزيز الأداء المصرفي ورفع القدرة التنافسية للبنوك في البيئة الرقمية الحديثة.

- **الفرضية الأولى:** لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لـلتكنولوجيا المالية على كفاءة البنوك التجارية محل الدراسة، من خلال ما توصلنا إليه تم إثبات أنه هناك تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لـلتكنولوجيا المالية على كفاءة البنوك التجارية محل الدراسة تجسد ذلك في تحسين السرعة والدقة في تقديم الخدمات المصرفية، وتقليل التكاليف التشغيلية، وزيادة التفاعل مع العملاء من خلال قنوات رقمية مبتكرة.

- **الفرضية الثانية:** لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لـلتكنولوجيا المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة. أثبتت نتائج الدراسة عكس ذلك، إذ أنه هناك تأثير معنوي ذو دلالة

إحصائية لـلتكنولوجيا المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة، وذلك من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف، كما تساعد في تقديم خدمات مبتكرة وسهلة الاستخدام مما يعزز من استقرار الأداء المالي للبنك. قد تحققت.

5.4.الاستنتاج العام:

تعد المصارف ركيزة أساسية في بنية الاقتصاديات الحديثة، نظراً لدورها المحوري في التعامل مع الوسطاء الماليين وسعيها الدائم نحو تقديم خدمات مصرفية متطورة. وقد ساهمت التكنولوجيا بشكل كبير في تحوّل العديد من البنوك إلى اعتماد الحلول الرقمية في مختلف عملياتها، مما أدى إلى تحسين جودة الخدمات المصرفية وتحديث آليات تقديمها.

ومع دخول التكنولوجيا إلى الحقل المصرفي، شهدت الخدمات المالية تطوراً ملحوظاً من حيث الكفاءة والسرعة، الأمر الذي دفع البنوك إلى التنافس في تقديم أحدث وسائل الدفع الإلكتروني، بما يعزز قدرتها على استقطاب العملاء والاحتفاظ بهم من خلال توفير خدمات آمنة ومتميزة. وتعد التكنولوجيا المالية (FinTech) أحد أبرز محركات هذا التطور، حيث تهدف إلى الارتقاء بمستوى الأداء المصرفي، وتخفيض التكاليف التشغيلية، وتعزيز العلاقات مع العملاء من خلال قنوات إلكترونية فعّالة، ما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك التجارية.

وقد بدأت البنوك الجزائرية العاملة على شبكة الإنترنت، مدعومة ببنية تحتية تكنولوجية حديثة، بتوسيع نطاق منتجاتها وخدماتها لتصل إلى العملاء بكفاءة أعلى ودرجة أمان متقدمة. ويعد البنك الوطني الجزائري (BNA) من أبرز النماذج في هذا المجال، إذ تبنّى إستراتيجية واضحة لمواكبة التحول الرقمي عبر تحديث أنظمة الدفع الإلكتروني، وتوسيع استخدام تقنيات مثل إرسال الشيكات الإلكترونية، وتعميم استخدام البطاقات البنكية، فضلاً عن تطوير خدماته عبر الإنترنت. وقد انعكست هذه الجهود إيجاباً على الأداء المالي للمصرف، مما يبرز أهمية دمج التكنولوجيا المالية في تحقيق التنمية المصرفية الشاملة.

الخلاصة

من خلال هذا الفصل التطبيقي، تم التوصل إلى أن البنك الوطني الجزائري (BNA) قد بدأ فعليًا في اعتماد أدوات التكنولوجيا المالية كوسيلة لتحسين أدائه البنكي ومواكبة التحولات الرقمية في القطاع المصرفي. وقد تبين أن استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، وبطاقات الدفع، وأجهزة الصراف الآلي ساهم في رفع مستوى كفاءة العمليات البنكية وسرعة تقديم الخدمات، بالإضافة إلى تعزيز رضا العملاء.

كما أظهرت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين اعتماد التكنولوجيا المالية وبعض مؤشرات الأداء مثل تحسين جودة الخدمة وتقليص الوقت والجهد في المعاملات. غير أن التحول الرقمي في البنك لا يزال يواجه عددًا من التحديات، أبرزها ضعف التكوين المتخصص، ومحدودية انتشار الثقافة الرقمية بين بعض فئات الزبائن، إضافة إلى الحاجة إلى تطوير البنية التحتية التقنية بشكل أكبر.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن التكنولوجيا المالية تمثل رافعة حقيقية لتحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية، شرط مرافقتها برؤية استراتيجية واضحة واستثمار فعال في الموارد البشرية والتكنولوجية.

الخـــاتمة

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن التكنولوجيا المالية تأتي واسع على الجهاز المصرفي والبنوك التجارية بصفة خاصة، فمع تصاعد سيادة التكنولوجيا المالية ظهرت العديد من التغيرات المصرفية العالمية التي أخذت تؤثر بقوة في البنوك التجارية من حيث أداءها وسياساتها وعملياتها، في ظل هذه التغيرات فإن البنوك التجارية بحاجة إلى استراتيجيات لمواجهة التحديات التي فرضتها التكنولوجيا المالية خاصة في ظل تنفيذ اتفاقية تحرير الخدمات المالية، فإن البنوك تعمل على وضع خطط وسياسات تمكنها من الصمود مثل: اندماج، الخوصصة والعمل بالتكنولوجيا الحديثة.

أما على المستوى الوطني بالرغم من الإصلاحات المستخدمة في هذا القطاع لا زال يعاني من إفرازات وتبعيات النظام السابق، حيث لا تزال البنوك التجارية تمارس دورا إداريا محدودا، الأمر الذي يحد من تطورها في ظل تحديات التكنولوجيا المالية كون كل الاتجاهات المستقبلية تشير إلى وجود فرص حقيقية لتحويل البنوك الوطنية إلى قوة اقتصادية فعالة في إطار الاقتصاد العالمي، يتوجب الاستفادة من هذه الفرص لمسايرة الركب التحولات الشاملة ويتحقق ذلك بالمزيد من الإصلاحات الهيكلية على الصعيدين المالي والاقتصادي.

أولا : النتائج

- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية على البنوك التجارية محل الدراسة؛
- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية على كفاءة البنوك التجارية محل الدراسة؛
- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة ؛
- تربط البنوك التجارية علاقة وطيدة وطردية بالتكنولوجيا المالية.
- أصبحت البنوك التجارية أكثر ميول إلى تطبيق التكنولوجيا المالية في كامل هياكلها.
- أن الأعمال المصرفية الالكترونية تعمل على تعزيز علاقة البنك الوطني الجزائري BNA بالمجتمع.
- أن الأعمال المصرفية الالكترونية تعمل على زيادة الودائع.

- توظيف البنك الوطني الجزائري BNA بتكنولوجيا المالية أمر حتمي لمواكبة العصر الحاضر.
- التطور التكنولوجي أصبح مقياس لجودة أداء البنك الوطني الجزائري BNA .
- توفر التكنولوجيا المالية خدمات أفضل وأسرع للزبائن عكس الطريقة التقليدية في البنك الوطني الجزائري BNA .

وفي النهاية فإن المستقبل واعد امام البنوك التجارية لمواجهة التحديات التكنولوجيا المالية أن توفرت الإرادة الصادقة والعمل المخلص المبني على الأسس العلمية السليمة.

ثانيا : الاقتراحات

❖ تعزيز البنية التحتية الرقمية للبنوك الوطنية، من خلال الاستثمار في نظم الحماية المعلوماتية وتحديث المنصات الإلكترونية لتقديم خدمات مالية متطورة وآمنة.

❖ العمل على تدريب وتأهيل الموارد البشرية داخل البنوك لمواكبة التحول الرقمي، وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتعامل مع التكنولوجيا المالية.

❖ تشجيع الشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) للاستفادة من خبراتها وتوفير خدمات مصرفية مبتكرة تواكب تطلعات العملاء.

❖ تطوير الإطار القانوني والتنظيمي بما يتماشى مع المستجدات التكنولوجية، لضمان بيئة مالية رقمية آمنة وشفافة.

❖ تحفيز ثقافة الاستخدام الرقمي بين الزبائن عبر حملات توعية مستمرة، تشرح مزايا وأمان المعاملات المالية الإلكترونية.

❖ على البنك الوطني الجزائري (BNA) تبني خطة إستراتيجية للتحول الرقمي تشمل جميع الهياكل التشغيلية والإدارية.

❖ ضرورة تبني نموذج حوكمة رقمية يضمن التكامل بين التكنولوجيات الحديثة والأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة المصرفية.

❖ الدعوة إلى تسريع الإصلاحات المالية والهيكلية على مستوى البنوك الوطنية لتكون أكثر قدرة على التنافس في السوق الإقليمي والدولي.

ثالثا : آفاق الدراسة المستقبلية

- دراسة أثر الذكاء الاصطناعي على فعالية اتخاذ القرار داخل البنوك التجارية الجزائرية.
- البحث في دور العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) في مستقبل المعاملات المالية في الجزائر.
- تحليل مدى جاهزية البنوك الجزائرية لتبني البلوكتشين (Blockchain) في العمليات المصرفية.
- إجراء مقارنة تطبيقية بين تبني التكنولوجيا المالية في البنوك العمومية والخاصة في الجزائر.
- دراسة انعكاسات التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في المناطق الريفية والنائية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

أ. الكتب:

1. إسماعيل محمد الهاشمي،(1996)، النقود والبنوك،دار جامعة المعرفة، ط1، المغرب.
2. جلال جويدة القصاص،(2010)، "النقود والبنوك والتجارة الخارجية"، الدار الجامعية، مصر.
3. خبابة عبد الله،(2008)، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مسيلة، الجزائر.
4. رشاد العصار، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.
5. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
6. عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2000.
7. عبد الغفار حنفي، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، ط1، الإسكندرية، 2000.
8. مجيد ضياء، الاقتصاد النقدي المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1998.
9. محمد إبراهيم عبد الرحيم، "اقتصاديات النقود والبنوك"، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014.
10. محمد سمير أحمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في لينوك التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2009.
11. محمد شايب، دروس في التكنولوجيا المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2018.
12. محمد عبد العزيز عجيمة ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1997.
13. محمد مصطفى السنهوري، "إدارة البنوك التجارية"، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.

14. ناظم محمد فوزي الشمري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، الصيرفة الإلكترونية، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.

ب. الرسائل والمذكرات:

15. حياة نجار، إدارة مخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، دراسة البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2013-2014.

16. سعيدة حرفوش، **التكنولوجيا المالية**، صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة أفاق عملية، مجلد 11، العدد 03، 2019.

17. سعيدة نيس، **التكنولوجيا المالية فرصة لتطوير الخدمات المالية**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حما لخضر، الوادي، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2022.

18. ضيف خلاف، "البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2014-2015.

19. عبد الرحيم وهيبة، **الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، 2018.

20. عمر غبو، آمنة خلج، فاطمة الزهراء قدور دور التكنولوجيا المالية في تطوير منظومة الشمول المالي بالقطاع المصرفي بدول العربية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الونشريسي، تيسمسيلت مجلات شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 07 العدد 01، الجزائر، 2023.

21. مليكة بن علقمة، **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية**، كلية العلوم القانونية، جامعة تمنراست، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية الجزائر المجلد 07، العدد 03، 2018.

22. النجداوي، محمد زياد سليمان؛ الطالب، التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية واقع وتحديات، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2023، العدد 43، بيروت لبنان، 2023.

23. وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، **توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، المجلد 07، الجزائر، 2018.

ت. المواد والقوانين:

24. الأمر (03-11) المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، عدد 52، الصادرة في 27 أوت 2003.

ثانيا: المراجع الأجنبية

25.Adam Judd, (2017), IOSCO Research Report on Financial Technologies (Fintech), International organisation of Securities commissions, OICU-IOSCO.

26.Chikako Baba, (2020), Fintech in Europe: Promises and Threats, IMF, Européen Département.

.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: الاستبيان

أولا: البيانات الشخصية

1. الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2. العمر:

اقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 39 سنة ☐ من 40 الى أقل من 50 سنة ☐

أكثر من 50 سنة ☐

3. المستوى التعليمي

ثانوي ☐ تقني ☐ تقني سامي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐ أخرى ☐

4. الخبرة المهنية

أقل من 05 سنوات ☐ من 05 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 وأقل من 15 سنة ☐

من 15 إلى 20 سنة ☐

5. الأقدمية

أقل من 05 سنوات ☐ من 05 إلى 10 سنوات ☐ من 10 وأقل من 15 سنة ☐

أكثر من 20 سنة ☐ من 15 إلى 20 سنة ☐

6. المنصب الوظيفي

مراقب ☐ مسؤول تجاري ☐ أمين صندوق ☐ مندوب إداري ☐

مكلف بالعلاقة مع العملاء ☐ مستشار العملاء التجاري ☐ مكلف بالدراسات ☐

ثانيا: استخدام التكنولوجيا المالية وأداء البنوك التجارية

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. توفر التطبيقات المالية الجهد والوقت في أداء البنوك					
2. توجد مواقع خاصة تبحث عن تمويل مشترك للبنوك					
3. توفير الحماية اللازمة لمقدمي القروض والمستفيدين منها					
4. التقليل من الرسوم والأعباء الإضافية					
5. يملك البنك بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال					
6. يملك البنك موقع انترنت دائم وفعال					
7. تتيح تطبيقات الخدمات المالية الاطلاع على الرصيد					
8. يستطيع البنك التخلي عن الأعمال الورقية و التحول إلى النظام الإلكتروني					
9. تسهل التكنولوجيا المالية التحويلات المالية من بلد لآخر					
10. يقدم البنك خدماته الالكترونية عبر الهاتفت الجوال					
11. يستخدم البنك تكنولوجيا البنك الناطق في تقديم خدماته					
12. هناك إقبال على استخدام الموزع الآلي الخاص بالبنك					
13. آن استخدام جهاز الموزع الآلي للنقود يتم بكفاءة عالية					
14. يقوم البنك بعمليات التحويل المالي الالكتروني.					
15. يعتمد البنك نظام المقاصة الالكترونية.					
16. تساعد التكنولوجيا في زيادة العوائد المالية					
17. تساعد التكنولوجيا في تقليل تكاليف الطباعة والموارد البشرية					
18. تساعد التكنولوجيا المالية على تقليل تكاليف التشغيلية وتكاليف الصيانة					
19. يساعد الاعتماد على التكنولوجيا في زيادة إيرادات الفوائد					
20. تعمل الأعمال المصرفية الالكترونية على زيادة الودائع					
21. تؤدي الأعمال المصرفية الالكترونية إلى زيادة القروض					

المقدمة للعملاء					
22. المواقع الالكترونية تمثل قناة رئيسية لتسويق المنتجات البنك					
23. توفر الخدمات المصرفية عبر الانترنت قروض بفوائد بسيطة					
24. مصارف الإنترنت مكنت البنك أن يكون سهل الاتصال بالزبائن					
25. تعمل الخدمات المصرفية الالكترونية على زيادة في عدد الزبائن					
26. يعمل الأعمال المصرفية الالكترونية على تأمين أموال العملاء بسرعة					
27. تساهم التكنولوجيا في توفر الضمانات اللازمة للعملاء المقترضين					
28. تساعد مصارف الانترنت على تقديم الخدمات الاجتماعية بكفاءة					
29. الخدمات الالكترونية تؤدي الى بناء سمعة جيدة للبنك					
30. يتم عرض القوائم المالية للمصرف في الوقت المناسب لمختلف الأطراف					
31. تساهم الأعمال المصرفية الإلكترونية على تعزيز علاقة البنك بالمجتمع					

الملحق رقم 02: قائمة الأساتذة المحكمين

الاستاذة	الرتبة	الجامعة
سامية خرخاش	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف – المسيلة
نبيلة ميمون	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف – المسيلة
أحلام سوداني	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945 – قالمة

الملحق رقم 03:

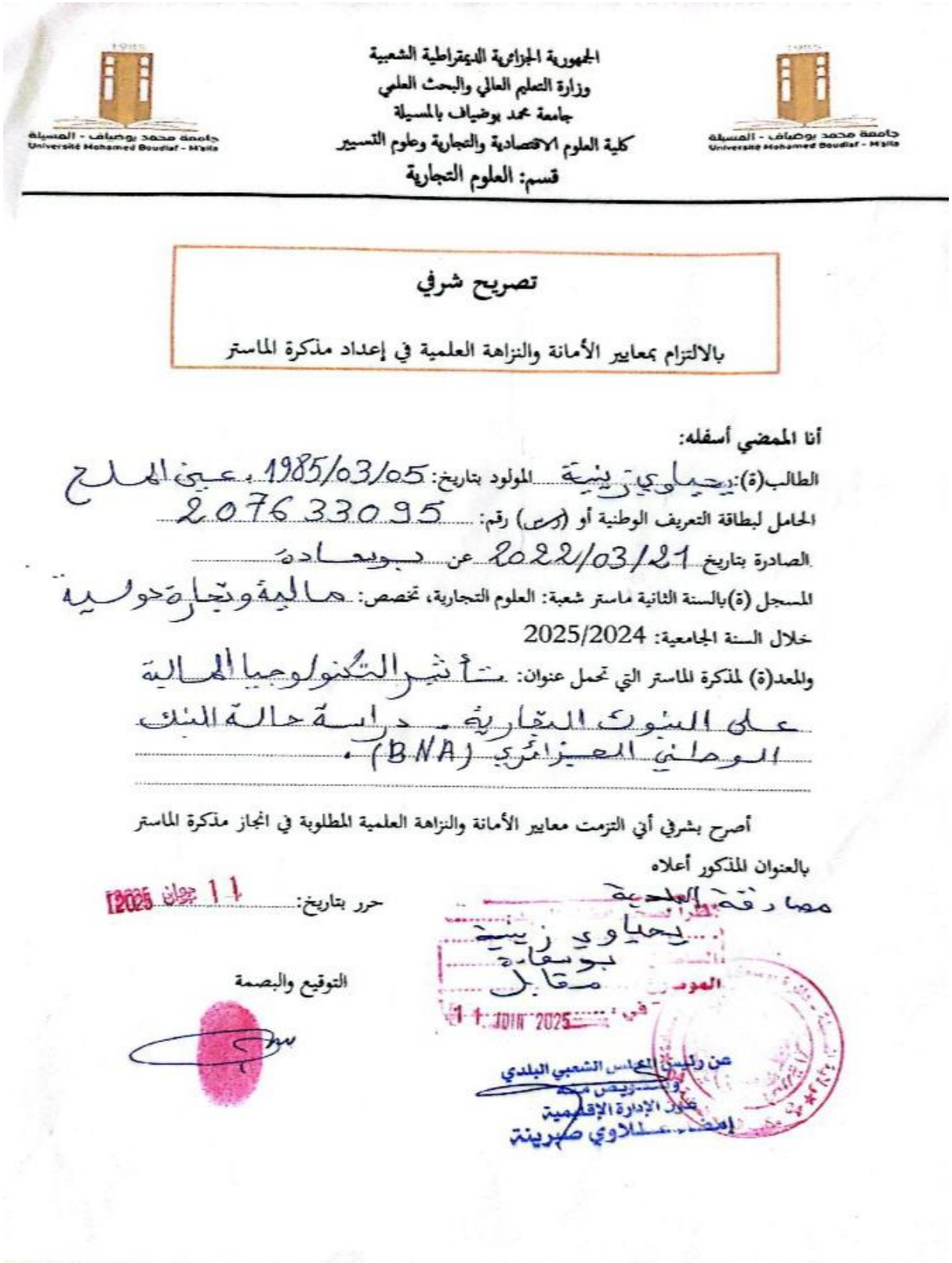

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): رحيلوي زينة المولود بتاريخ: 1985/03/05 بعين الملح

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية أو (س) رقم: 207633095

الصادرة بتاريخ 2022/03/21 عن دبوسعادة

المسجل (ة) بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم التجارية، تخصص: مالية وتجارة دولية

خلال السنة الجامعية: 2025/2024

والمعد(ة) لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: تأثير التكنولوجيا المالية على البنوك التجارية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA).

أصرح بشرفي أني التزمت معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في انجاز مذكرة الماستر بالعنوان المذكور أعلاه

حرر بتاريخ: 11 جوان 2025

التوقيع والبصمة

مصادقة الجهة المعنية
رحيلوي زينة
بوسعادة
مقابل
المولد
في 11 JUIN 2025
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
ونائب رئيس مكلف
بشؤون الإدارة الإقليمية
المنتدب علاوي صهرينة

الملخص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مدى تأثير التكنولوجيا المالية على البنوك التجارية، من وجهة نظر موظفو البنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة المسيلة ، تم الاعتماد على الاستبيان كأداة للدراسة ، حيث تم تحليل آراء 18 موظف باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS اصدار 24 .

توصلت الدراسة الى نتائج أهمها أنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية على البنوك التجارية محل الدراسة ،كما يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية على كفاءة هذه البنوك وعلى أدائها المالي ؛ أما أهم الاقتراحات فكانت ضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية للبنوك الوطنية ’و تشجيع الشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية؛ البنوك التجارية؛ البنك الوطني الجزائري (BNA) .

Abstract:

This study aimed to demonstrate the extent of the impact of financial technology on commercial banks, from the perspective of employees of the Algerian National Bank (BNA), M'Sila branch. The questionnaire was used as the primary research tool, and the opinions of 18 employees were analyzed using the statistical software SPSS, version 24.

The study reached several key findings, most notably that financial technology has a statistically significant impact on the commercial banks under study. It also found a statistically significant effect of financial technology on these banks’ efficiency and financial performance. Among the main recommendations was the need to strengthen the digital infrastructure of national banks and to encourage partnerships with financial technology companies.

Keywords: Financial technology; Commercial banks; Algerian National Bank (BNA).